

تحولات اقتصادية
وسكانية تدفع
قدما بتغييرات في
«صبغة القدس»!

صفحة (٦)ة

الفصل المحجوب خرج
إلى النور مليئاً بعلامات
السؤال حول صفقات
تحويل الأراضي!

صفحة (٧)ة

المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٧/٥/٣٠م الموافق ٤ رمضان ١٤٣٨هـ العدد ٤٠١ السنة الخامسة عشرة

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

انقلاب اليمين الجديد على اليمين القديم؟

بقلم: أنطوان شلحت

نعرض في هذا العدد من "المنتهد الإسرائيلي" لأهم ما ورد في كتاب إسرائيلي جديد من تأليف أحد قادة الحركة اليمينية الإسرائيلية الجديدة "إم ترنتسو" ("إذا شئتم") موسوم بعنوان "لماذا تصوّت لليمين فتحصل على اليسار"، يزعم في سياقها أنه على الرغم من مرور أربعين عامًا على تسلم حزب الليكود اليميني سدة الحكم في إسرائيل، عقب ما عُرف باسم "انقلاب ١٩٧٧"، فإنه لا يزعوي عن مواصلة الحكم من خلال النخب القديمة التي كانت في معظمها موالية لـ "الحركة الصهيونية العمالية" بزعامة حزب "مباي" التاريخي. كما يؤكد أنه فقط في الأعوام الأخيرة بدأ اليمين الإسرائيلي في تغيير هذا النخب كي "يتحقق الانقلاب الحقيقي" في المستقبل المنظور (طالع ص ٢).

ولعل الأمر الجديد المثير في هذه المقاربة، هو ما أوجزناه في عنوان هذه الكلمة بعبارة "انقلاب اليمين الجديد على اليمين القديم"، والذي يدل عليه اتهام صارخ يوجهه مؤلف الكتاب إلى مناحيم بيغن، الزعيم التاريخي لليمين الإسرائيلي التقليدي الذي تجسّد في حركة "حيروت" ومن ثم في حزب الليكود، بـ "خيانة" الناس والقيم الذين انتخب لرئاسة الحكومة بفضلهما في العام ١٩٧٧.

وسبق أن تطرقنا إلى غايات هذا الانقلاب اليميني الجديد على اليمين القديم في أكثر من مناسبة.

وكانت إحداها من خلال التطرق إلى "رؤية" البقية الباقية من ذلك اليمين التقليدي كما عكسها مان مديرور، الوزير وعضو الكنيست السابق وأحد القادة البارزين السابقين لليكود، وأشار فيها من ضمن أمور أخرى، إلى أن "الموازنة ما بين القومي والليبرالي كانت من سمات الليكود المميزة على الدوام" لكنه في الوقت عينه أعرب عن خشيته "من أن هذا التوازن يتغير ويختل الآن"، وتابع قائلاً: "حينما تحقّق القومية وحدها، من دون موازن ليبرالي يؤكد حرية الفرد وحقوقه، فإنها تصبح قومية (تطرف قومي)". وأضاف الوزير والنائب السابق أن ثمة عبارة تتكرر في الليكود تقول "أن الألوان كي تنحسّم"، والقصد هو "الحكم دون أي قيود أو كوابح"، وهذه بموجب قراءته ليست ديمقراطية، "لأن الديمقراطية ينبغي أن تحرسها وسائل الإعلام والمحاكم وأن تلجها". وأكد أنه يجب الحذر من مغبة المساس بهذه المؤسسات، "فالهجوم على وسائل الإعلام سهل جداً، لكن بدون وسائل إعلام حرة ليست هناك ديمقراطية". ولاشك في أن هذا الانقلاب يطيء على انعكاسات تتعلق بالسياسة الإسرائيلية الخارجية ولا سيما حيال القضية الفلسطينية، غير أنه بالاساس ماضٍ قديماً نحو أحداث تغييرات داخلية للغاية التصوي منها قمع كل من يخالف هذا اليمين الجديد الرأي.

إن جلّ التحليلات التي تتناول هذه التغييرات تحاول أن تجيز ذكرى مرور أربعين عامًا على "انقلاب ١٩٧٧" السالف (في أيار الحالي)، قريباً جدًا من ذكرى مرور نصف قرن على احتلال ١٩٦٧ (في حزيران المقبل).

ويستلزم الكلام عن هذين الحدثين محاولة التركيز على ماهية ذلك "اليسار" الذي يحذّر اليمين الإسرائيلي الجديد المنقلب على قديمه من مغبة استمراره في تحريك خيوط السياسة الإسرائيلية الرسمية.

وأول ما يتبادر إلى الذهن بهذا الشأن هو أن الحكومات التي كانت برئاسة حزب العمل، سليل "مباي" التاريخي، ظلت خلال العقد الذي تلا احتلال ١٩٦٧ وصولاً إلى "انقلاب ١٩٧٧"، إما تغض الطرف عن المستوطنات المتكاثرة في الأراضي الفلسطينية التي احتلت أو تشجع بصراحة على إقامتها، وبذا ساعدت هذه الحكومات خلفاءها اليمينيّين في شرعنة أيديولوجيا الاستيطان. وعلى الرغم من ذلك كانت مسيرة هذا "اليسار" أقرب إلى مسار أفول ومن ثم انهيار.

وهنا يجدر بنا أن نستعيد ما رآه المؤرخ الإسرائيلي يغال عيلام أخيراً بأن معظم المقاربات التي تقدم تفسيرات لمسألة صعود اليمين في إسرائيل ومواصلته الحكم على مدى عشرات الأعوام لا تلمس الجذور الحقيقية لهذه المسألة. ويرأيه ليس استعلاء النخب ولا تجاهل الثقافة الشرقية هما اللذان أديا إلى أفول ما يُسمى "اليسار"، ولا حتى التمييز العنصري والغبن الاجتماعي، وحن الوقت للاعتراف بحقيقة أن "هذا الشعب كان يمينياً في أساسه. ومنذ البداية كان يتبنى فكرة يقول إنه شعب مختار، وحيد وفريد، لا تنطبق عليه القواعد الإنسانية العامة، فقط في الأزمنة الصعبة عندما كان أقلية تمسك بالفكر اليساري الكوني في جوهره، كي ينال الدعم في العالم المتنور ويضمن بقاءه". وهو يعتقد أن القيادة الإسرائيلية الحالية مناسبة لهذا الشعب في الوقت الراهن بتطابق تام.

هذه القيادة هي نفسها التي تستقتل صباح مساء من أجل أن تنزع عن الحيز العام في الشرق الأوسط أي خصيصة عقلانية سعياً لنزع إنسانيته، كما تؤكد مقالة جديدة بعنوان "معرزلون عن الواقع - الرواية الغربية التي تحكيها إسرائيل لنفسها عن الشرق الأوسط"، نشرها مؤخرًا باحثا إسرائيليان وقدمنا عرضاً لها في نطاق هذا العدد (طالع ص ٣).

ولا يتعلّق الأمر بالحيز الإقليمي فقط بل أيضاً بفلسطين، حيث كثر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في الكلمة التي ألقاها في الجلسة الخاصة التي عقدها الكنيست في مناسبة ذكرى مرور خمسين عاماً على احتلال القدس (يوم ٢٤ أيار الحالي)، أن القدس مثل فلسطين برمتها، كانت أرضاً مهملّة، معظمها لا يتخلل سوى العراء الرتيب، ومحاطة بالعتمّة، وأن التغيير الكبير حدث بوصول الحجر الجيري، التي تسببت بإقامة القرى، والكيوتسات، المستوطنات، المدن، الزراعة والصناعة المتطورة، التي شكلت مركز جاذبية للهجرة العربية إلى البلد أيضاً!

ومثل هذه الأراجيف يتم تسويستها باعتبارها حقائق هي فقط المطلقة، أما الحقائق الأخرى، والمنافسة أحياناً، فهي ليست حقائق بتاتاً. وهذه العملية نفسها أصبحت يدن اليمين الإسرائيلي الجديد ليس فقط حيا من يدرجهم في إطار "اليسار" إنما أيضاً حيا لآوان أخرى داخل الطيف اليميني ذاته.

نتنياهو يعينّ أيوب قرا وزيراً للاتصالات فيشير موجة من المعارضة والاستياء في "الليكود"

إجماع إعلامي وسياسي: "وظيفة قرا ستنحصر في تنفيذ التعليمات الصادرة من مكتب نتنياهو"!

*نتنياهو يحاول احتواء المعارضة والغضب في "الليكود" ببعض "جوائز الترضية" لبعض الوزراء لكنه يخفق في أولها: محاولة ضم ثلاثة منهم إلى "المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية- الأمنية"!



نتنياهو وقرا، لعبة الولاء.

قرا "محبّب على قلب سارة وياثير نتنياهو"!

والتوجهات التي تصدر من مكتب نتنياهو" وأنه "لن يكون أكثر من دمية يحرّكها نتنياهو، مباشرة، من خلال مدير عام وزارة الاتصالات، شلومو فيلبر، الذي يعتبر من أكثر الموالين والمخلصين له".

صدمة وغضب في الليكود ونتنياهو يحاول التعويض

شكّل قرار التعيين المفاجئ لأيوب قرا في هذا المنصب الوزاري "صدمة" للغالبية الساحقة من وزراء الليكود ونوابه في الكنيست، إذ عبر كثيرون منهم عن "مفاجأتهم" و "صدمتهم" من هذا التعيين. وثار موجة من الغضب والاستياء بين هؤلاء الوزراء والنواب، وخاصة بسبب ما وصفوه "أقصاء تساحي هتغبي" بعدما "دفع ثمنًا غالياً بإظهاره ولاء غير مسبق لنتنياهو في ساعة حرجة"!

وحياّل هذا الغضب والاستياء، حاول نتنياهو "تعويض" وزراء الليكود بما وصف بأنه "جوائز ترضية" لبعضهم، تمثلت في محاولته ضم الوزراء ميري ريفغ (وزيرة الثقافة) ويوفال شتاينيتس (وزير "البنى التحتية القومية، الطاقة والمياه") وياريف ليفين (وزير السياحة) إلى المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية- الأمنية، غير أن محاولته تلك باءت بالفشل بسبب معارضة شركائه في الائتلاف الحكومي لهذه الخطوة. وهذا ما سيضطر نتنياهو إلى التفتيش عن بديل آخر لتعويض هؤلاء وإرضاء حزبه وما ظهر فيه من معارضة وانتقادات بسبب تعيينه قرا.

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أقرت تعيين أيوب قرا وزيراً للاتصالات، وذلك بالإجماع خلال جلستها الأسبوعية أمس الأول الأحد.

قالت الأنباء إنه في أعقاب رفض ليفين تسلم وزارة الاتصالات، رغم الضغوط الشديدة التي مارسها نتنياهو عليه، سرى الاعتقاد في أوساط المقربين من نتنياهو بأنه "لا بد من إبقاء الحقيبة الوزارية بين يدي هتغبي، ولو اضطراراً"! لكن نتنياهو نسف جميع التوقعات والتوصيات حين اتصل سكرتير الحكومة الإسرائيلي إلى الوزير بلا حقيبة أيوب قرا، في ساعة مبكرة من صباح يوم أمس الأول الأحد، وأبلغه قرار نتنياهو بتعيينه وزيراً للاتصالات!

ورجحت جهات مختلفة، صحافية وسياسية، أن يكون قرار تعيين قرا هذا قد اتخذ في "الجلسة العائلية" في منزل نتنياهو نهاية الأسبوع الأخير، خاصة وأن قرا "محبّب على قلب زوجة رئيس الحكومة، سارة نتنياهو، وبنهما البكر، يائير"! وأضافت أن هذا المنصب الجديد لن يزيد قرا إلا إخلاصاً ولاء لنتنياهو شخصياً، وهو المعروف بولائه وإخلاصه الكبيرين له، وهو ما عتبر عنه في أية فرصة سنحت له منذ تعيينه نائباً لوزير "تطوير النخب والجيل" في حكومة نتنياهو الحالية، ثم ترقيته وزيراً بلا حقيبة، حتى تعيينه الآن وزيراً للاتصالات، فقد قال قرا، في أكثر من مناسبة، إنه "مُعجب برئيس الحكومة ومؤيد له، حتى النهاية" ووصف نتنياهو بأنه "قائد من النوع الذي يظهر مرة واحدة كل جيل"!

ويمكن، بسهولة، ملاحظة الرأي السائد في إسرائيل، إعلامياً وسياسياً - حزبياً، كما نقلته صحيفة "معاريف" عن شخصيات قيادية في "الليكود" نفسه بالقول إن وظيفة قرا ستنحصر في "تنفيذ التعليمات

تحليلات إسرائيلية: زيارة الرئيس الأميركي انتهت من دون أن تترك بصمة واضحة!

*"مركز المعلومات الإسرائيلي حول الاستخبارات": بيان قمة الرياض يعكس توثيق التعاون بين دول عربية وإسلامية والولايات المتحدة في محاربة الإرهاب"!

والعربية للمساهمة في منظومة التعاون ضد الإرهاب والتطرف، وقد وافقت في المستوى التصريحي على الأقل على محاربة منابع الإرهاب الفكرية وعباية الإسلام المعتدل والمتسامح.

من ناحية أخرى رأت تحليلات إسرائيلية متطابقة أن زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لإسرائيل الأسبوع الماضي انتهت من دون أن تترك بصمة واضحة. وباستثناء تصريحات عامة، كان من الصعب فهم إلى أين تتوجه الولايات المتحدة في سياستها إزاء إسرائيل والمنطقة.

وبحسب أحد هذه التحليلات في صحيفة "هآرتس"، فإن النتيجة الملموسة التي أثمرت عنها جولة ترامب في الشرق الأوسط كانت في الدولة التي زارها قبل وصوله إلى إسرائيل، أي الاتفاق مع السعودية على شراء سلاح وعتاد بـ ١١ مليارات دولار، والتصريحات بشأن عمليات شراء أخرى تفوق ٣٥٠ مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة.

وقال المركز، بتقديرنا فإن هناك صفقة أميركية سعودية تقف خلف هذا البيان، حيث أن الرئيس ترامب تراجع عن الجمع بين الإرهاب والإسلام واعترف بمكانة السعودية الرائدة في العالم العربي والإسلامي وأبرز مسألة التصدي للنظام الإيراني؛ وساعد السعوديون من جانبهم الولايات المتحدة على استقطاب عشرات الدول الإسلامية

أكدت ورقة تقدير موقف صادرة عن "مركز المعلومات الاستخبارات والإرهاب على اسم اللواء مثير عميت "أن بيان مؤتمر القمة الذي عقد في الرياض بمشاركة الرئيس الأميركي دونالد ترامب وزعامات أو مندوبين من ٥٥ دولة عربية وإسلامية يعكس تصعيداً في المستوى التصريحي على الأقل من جانب دول عربية وإسلامية بشأن توثيق التعاون مع الولايات المتحدة في المعركة على الإرهاب بما في ذلك المجالات العينية مثل تمويل الإرهاب والتعاون الاستخباراتي. كما ينادي البيان بلورة برنامج لإنشاء أجهزة مختصة لأجل تطبيقها يكون مقرها في الرياض في السعودية.

وأضاف المركز أن الاختبار العملي لبيان الرياض سيتمثل في مدى استعداد مختلف الدول لتطبيقه وتحويل مختلف بنوده إلى مواد عملية وبالاساس التعاون في المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية والتنظيمات الجهادية في سورية والعراق وفي كل ما يخص صد إرهاب إيران وهيمنتها.

وقال المركز، بتقديرنا فإن هناك صفقة أميركية سعودية تقف خلف هذا البيان، حيث أن الرئيس ترامب تراجع عن الجمع بين الإرهاب والإسلام واعترف بمكانة السعودية الرائدة في العالم العربي والإسلامي وأبرز مسألة التصدي للنظام الإيراني؛ وساعد السعوديون من جانبهم الولايات المتحدة على استقطاب عشرات الدول الإسلامية

كتاب إسرائيلي جديد يدعو إلى تحقيق غايات ما أُسمي بـ«انقلاب ١٩٧٧»:

«حان الوقت لكي يسيطر اليمين على كل مناحي الحياة في إسرائيل»!

تعريف:

يثير كتاب جديد صدر في إسرائيل مؤخرا بعنوان «لماذا تصوّت لليمين وتحصل على اليسار» جدلا كبيرا في أوساط الباحثين والمحللين. ويزعم مؤلف الكتاب إيرز تدمور، أحد قادة ومؤسسي الحركة اليمينية الجديدة «أم ترسو» («إذا شُتم»)، أنه على الرغم من مرور أربعين عاما على تسلم حزب الليكود

اليمني سدة الحكم في إسرائيل عقب ما عُرف باسم «انقلاب ١٩٧٧»، فإنه واصل الحكم من خلال النُخب القديمة التي كانت في معظمها موالية لـ«الحركة الصهيونية العمالية» بزعامة حزب «مباي» التاريخي. كما يؤكد أنه فقط في السنوات الأخيرة بدأ اليمين الإسرائيلي في تغيير هذا النُخب كي «يتحقق الانقلاب الحقيقي» في المستقبل المنظور. هنا ترجمة لمقاطع واسعة من مقدمة هذا الكتاب:

«لم نأت للسلطة من أجل توزيع وظائف على أعضاء اتسل».. وواصل الحديث مستخدما مفاهيم ومصطلحات الوقار والنزاهة والاستقامة. وهي مفاهيم كان لدى بيغن، وكثيرين غيره، فهم سطحي حولها، وقد كان من الواضح جدا أن بيغن، الذي تحدث ببالغثة وإفراط عن النزاهة والوقار والاستقامة، كان منفصلا تماما عن الواقع الفعلي القائم في دهاليز الحكم ومراكز القوة، ولم يكن مدركا البتة للانعكاسات الإستراتيجية البعيدة المدى لقراراته واختياراته. فضلا عن ذلك لم يستجب بيغن لكل المحاولات والضغوط التي جرت لثنيه عن سياسته هذه (المتعلقة بالتعيينات). ووفقا لما ذكره ناؤور في كتابه، فقد تمسك بيغن بوجهة نظره القائلة إن الحكومة هي التي تقرر السياسة وإن على الجهاز الحكومي تنفيذها، وبالتالي لا أساس للدعاء أنه بدون تعيينات سياسية لا يمكن وضع السياسة موضع التنفيذ.

كذلك فقد كان لعشرات السنين التي أمضاها بيغن في العمل السري (قبل قيام إسرائيل) وفي المعارضة، أثرها الكبير على سلوكه، إذ تركت لديه مشاعر عميقة بالدونية مقابل الحركة العمالية الصهيونية ورجالات حزب «مباي». وبحسب ما ذكر ناؤور فإن حقيقة كون الموالين للسلطة السابقة يخدمون الحكومة الجديدة، تطوى في حد ذاتها على شرعية. خلافا لبيغن، لم يشعر دافيد بن غوريون بحاجة للحصول على شرعية من خصومه السياسيين. إذ اتبع منذ بداية ولايته كرئيس للحكومة، مبدأ موجهها قضى بوجوب إقامة حكومة بدون «حيروت» و«ماكي» (الحزب الشيوعي الإسرائيلي)، وذلك تأكيدا منه على أنه لا يحتاج لشرعية أو مساعدة أو شراكة في السلطة من جانب خصومه. ويقول ناؤور إن بيغن أبدى رضاه وسروره حين اتضح له أن سكرتاريا الحكومة تضم عددا من الموظفين من عهد بن غوريون وليفي أشكول. وهكذا فقد فحمت هذه الرسالة جيدا لدى كبار الموظفين والمستشارين الموالين لحزب السلطة السابق «مباي»، ولم يكن هؤلاء بحاجة لوقت طويل كي يفيقوا من صدمة «الانقلاب»، وليدركوا أن بيغن والليكود، وإن كانا قد فازا في الانتخابات، لم يقصدا ولم يستعدا قط لتولي الحكم حقًا، وأن اليسار موجود من أجل ذلك.

خيانة بيغن

والسؤال: ما الذي كان يجول في رأس بيغن؟ لماذا قرر التخلي عن بدهية أساسية يدرکہا أي سياسي.

يبدو أن بيغن، الذي كان ما زال مندشدا للمثل والسلوكيات البولندية النبيلة، توقع أن ينصاع موظفو اليسار أيضا لشيغرة المثل والأخلاق البولندية، وأن يحترموا قرار الناخب ويتساقفوا مع سياسة الحكومة الجديدة. لعل بيغن، الذي كان قد مضى ٣٥ عاما على مؤسساته وفتنّد كضابط في الجيش البولندي، لم ينجح في إدراك أن إسرائيل ليست بولندا وأن رجالات «مباي» المحنكين ليسوا أرسقراطيين من أصحاب الذوق الرفيع. وهكذا أبطل مناحيم بيغن، بتسرعه وطرسه وقلة أدبه وكرمه البولندي، مفعول «الانقلاب». وأعاد مقاليد الحكم إلى أيدي رجالات حزب «مباي».

لقد كانت إسرائيل طوال ثلاثين عاما دولة حزب واحد، حكمها

وتصرف بها رجالات بن غوريو— كما لو كانت إقطاعية خاصة، في كل جوانب ومجالات حياة الدولة، ولم يعبا رجالات «مباي» في إخفاء شعورهم بأن السلطة حكر لهم. لقد سيطر رجالات «مباي»- الذين ما زال الكثيرون يذكرون ما استسموا به من جشع وأنانية وتبجح وتعال، لا سيما جيل الأباء والمؤسسين منهم - طوال ٤٥ عاما على مؤسسات

الدولة في مراحل الاستعداد لإقامتها وبعد قيامها، وكان يملكهم

الشعور بأنهم أختيروا ليحكموا إلى الأبد، وقد نما بمرور السنوات

الشعور بالغضب والسخط ضد سلطة «مباي».

وعلى الرغم من أن حرب «يوم الغفران» (حرب ١٩٧٣) زعزعت إسرائيل بأكملها، إلا أن حزب «المعراخ» الذي فاز في الانتخابات العامة في نهاية العام ذاته، تجاهل تقمص الفجوة بينه وبين حزب الليكود (من ٣٠ مقعدا في العام ١٩٦٩ إلى ١٢ مقعدا في العام ١٩٧٣)، محاولا الاستمرار في طريقه باستهتار كما لو أنه لم يحدث شيء. إلى ذلك فقد ساهمت سلسلة من الفضائح المختلفة التي كُشِف عن تورط عدد من كبار المسؤولين والموظفين في جهاز الدولة الموالين لحزب «المعراخ» في، إخسارة الحزب للسلطة في «انقلاب العام ١٩٧٧»، ومن ضمن هذه الفضائح قضية حساب الدولارات لرئيس رئيس الحكومة إسحاق رابين (ليئرا رابين) التي كانت تحتفظ بحساب بالدولار في أحد بنوك الخارج، وهو أمر كان وفتنّد محظورا حسب القانون في إسرائيل.

وكان جناح «حيروت» في حزب الليكود بزعامة بيغن قد عانى سنوات طوال من سياسة حازمة وظفة اتبعتها حكومة بنـ غوريون، تقوم على رفض شرعية بيغن وكرته، وبالتالي استبعاد إشراكهم في السلطة أو التحول كحزب سلطوي مشروع، ووصف بيغن على أنه زعيم فاشستي سيستكمل صعوده للسلطة خطرا على إسرائيل. صحيح أن ليفي أشكول دعا كتلة «حيروت – الليبراليين (جاحل)» للمشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، التي تشكلت لفترة وجيزة قبيل وبعد حرب حزيران ١٩٦٧، وهو ما عزز شرعية بيغن وكتلة «جاحل»، غير أن هذا الأمر لم يلبغ المخاوف الكبيرة لدى اليسار الإسرائيلي تجاه بيغن، ولم يلبغ قطعا وعي وإدراك بيغن العميقين تجاه تلك المخاوف.

هذه المخاوف من عدم الاعتراف بشرعية حكمه، دفعت بيغن إلى بذل كل جهد مستطاع بغية تبديدها، ومن أجل التمتع بالشرعية الكاملة، كانت أول خطوتين قام بهما بيغن كرئيس للحكومة، إبقاء حقائق وزارة شاغرة لممثلي حزب «داش» (الحركة للديمقراطية والتغيير) الذين خاب أملمهم في أن يصبحوا بيضة القبان في حكومة بيغن. ودعوة موشيه دايان لتولي منصب وزير الخارجية في حكومته وسط منحه صلاحيات واسعة، وقد شكلت دعوة دايان للانضمام إلى الحكومة، خطوة لامعة من حيث التنكيك السياسي. فدايان الذي أشغل منصب وزير الدفاع في النصر العسكري التاريخي لإسرائيل في حرب حزيران عام ١٩٦٧، كان يعتبر أشهر شخصية سياسية إسرائيلية على مستوى العالم، فضلا عن كونه شخصية مركزية في حزب «العمل» الإسرائيلي، ومن هنا فإن اختياره لإشغال منصب

رفيع (وزير الخارجية) في حكومة بيغن، ضُمن إعطاء شرعية للحكومة الجديدة، كذلك فقد كان دايان، المعروف بتقلباته السياسية، شريكا وزميلا مطلوبوا في الخطوات التي خطت بيغن للقيام بها من أجل إحداث إنطلاقة سياسية في العلاقات بين مصر وإسرائيل.

لكن من ناحية استراتيجية، وبرؤية بعيدة المدى، كان جلوس دايان على مقعد وزير الخارجية خطأ ستكون له فيما بعد انعكاسات بعيدة الأثر، فيبفن الذي كان من أشد المنتقدين لحكومة «المعراخ» في فترة حرب «يوم الغفران» والذي تعهد بإجراء تغيير تام في طريقة عمل الحكومة، عين في أرفع منصب في حكومته (إلى جانب وزير الدفاع) الشخصية التي مثلت أكثر من أي شخص آخر، الفطرسة والتبجح والفساد الشخصي في حزب «مباي». وإذا كان ثمة فرصة لإحداث تغيير أو انقلاب حقيقي في السلوك والإدارة العامة تحت السلطة الجديدة، فقد أجهضت هذه الفرصة مع تعيين دايان كوزير للخارجية. لقد خان بيغن دون تورع، من أجل ضمان الحصول على خدمات دايان، الناس والقيم اللذين انتخب لرئاسة الحكومة بفضلها.

ويصف شموئيل كاتس، وهو من قادة حركة «حيروت»، في كتابه «لا شجاعة ولا وقار»، ضعف بيغن أمام دايان في الأسابيع الأولى التي تلت انقلاب العام ١٩٧٧، مشيرا إلى أن بيغن هاجم مرارا وتكرارا، خلال حملة الانتخابات وطوال السنوات السابقة لها، ما وصفه بـ «السياسة الخارجية الخائفة» التي اتبعتها حكومة «المعراخ»، وأعلن بأنه سيسير كليا النهج المتخاذل لسابقه، وتعهد بإقامة وزارة إعلام تتبع نهجا حازما وغير مساوم، ليساهم في تغيير مكانة إسرائيل في العالم. وقد عرض بيغن بعد الانتخابات مباشرة على شموئيل كاتس تولي منصب وزير شؤون الدعاية الخارجية، وكان كاتس قد أرسل للقيام بحملة دعائية في الولايات المتحدة بتكليف من بيغن قبل تشكيل الحكومة برؤاسته، لكنه تلقى أثناء جولته اتصالات هاتفية من إسرائيل علم منها أن بيغن رضخ لدايان وأنه ينوي التراجع عن تعهده بتعيين كاتس وزيرا لشؤون الدعاية، وهو الأمر الذي بلغ به في اتصال هاتفي أجراه مع بيغن، الذي أعلمه بنيته تعيينه عوضا عن ذلك مديرا لقسم الدعاية والاعلام في مكتب رئيس الحكومة، لكنه اتضح بعد مرور بضعة أيام أن بيغن عاد وتخلّى عن نيته بنقل معالجة شؤون الدعاية والإعلام من وزارة الخارجية إلى مكتب رئيس الحكومة، وذلك على إثر معارضة دايان لذلك. وهكذا أدار بيغن ظهره أيضا لتعهدات قطعها أثناء حملة الانتخابات، ومن ضمن ذلك لشريكه المخلص على امتداد سنوات طوال في قيادة حركة «حيروت».

وفي الحقيقة فإن سياسة التعيينات المقلصة التي اتبعتها بيغن في جهاز الوظيفة العمومية، ما كان يجب لها أن تكون مفاجئة لشموئيل كاتس وإيتان ليفني وزملائهما في قيادة الليكود وحركة «حيروت»، والذين انتقدوا بشدة هذه السياسة، وذلك لأن بيغن كان قد أعلن مسبقا، قبل انتخابه لرئاسة الحكومة بوقت طويل، أنه لا يعززم تولي الحكم والقيام بخطوات تغيير حقيقية في السلطة. ففي مقال نشر في العام ١٩٥٠ في الصحيفة الناطقة بلسان حركة «حيروت» بزعامة بيغن، انهمأ أن تتبجع سلوكا كحزب «مباي» بتسييس جهاز الدولة، وتعهدت بأنها أن تتبجع سلوكا مشابها، إذا ما تولت زمام الحكم، وأنها ستبقي جميع موظفي الدولة في وظائفهم ومناصبهم؛ ذلك لأنه، كما ورد في المقال ذاته «في النظام الديمقراطي حكومة ترحل وحكومة تأتي، بينما يبقى الموظف في وظيفته»!

ويشير ذلك إلى أن بيغن لم يعززم مسبقا ترك مفاتيح الدولة في أيدي اليسار وحسب، بل اعتقد حقا وحقيقة بأنه إنما يجسد بذلك مبدأ أساسيا من مبادئ الديمقراطية. وعلى ما يبدو فإن بيغن لم يعلم بحقيقة أن أية إدارة جديدة تتولى مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأميركية - أكبر الديمقراطيات في العالم- تعيد إشغال قسم كبير من أصل ٤٠٠٠ وظيفة يتولاها كبار الموظفين في جهاز الدولة.

لقد برهن إختبار الزمن على أن ليفني وأوائل منتقدي بيغن شخصوا مسبقا «الممول» القادم، فقد أضاع بيغن الفرصة الكبرى التي اتبجت لليمين لتغيير اتجاه إبحار السفينة الصهيونية، إذ أدت مساعبه لكسب الشرعية عن طريق إجراء أو عدم إجراء تعيينات بصورة مقبولة في نظر اليسار الإسرائيلي، إلى تصوير كل قرار لا يروق لهذا اليسار بأنه قرار غير شرعي.

وهكذا ترسخت السابقة التي جعلت من أي تغيير بسيط تحاول حكومات اليمين القيام به، خطوة غير شرعية تتوض نظام ومبادئ

ديمقراطية أساسية، ويترتب عليها دفع ثمن سياسي باهظ .

الليكود لم يصعد إلى الحكم!

بعد بضعة أسابيع من صعود «الليكود» إلى سدة الحكم، إتضح لليسار الإسرائيلي «العمالي» أن الليكود لم يصعد إلى الحكم، وأنه إذا كان المنتخبون من الشعب لا يعزتمو استبدال سلطة حزب «مباي»، فإنهم لن يحظوا بتولي مقاليد الحكم حقًا.

وفيما كان حزب «العمل» يشهد عملية أفول وانهايار، جاء سلوك بيغن ليبرهن لرجالات وأنصار اليسار الإسرائيلي بأنه لا يمكن استبدال الشعب، ولكن يمكن بالتاكيد تحويله إلى عامل أو طرف غير ذي صلة. كيف؟ هذا أمر بسيط جدا؛ يلهو الأولاد أمامنا، يذهبون للتصويت مرة كل بضعة أعوام، وسوف نهتم بدورنا بجعل نتائج تصويتهم عديمة الأهمية.

لقد كان في مقدور بيغن هزيمة خصمه العمالي شمعون بيريس، كذلك كان يمكن لبنيامين نتنياهو أيضا هزيمة بيريس، وأن يهزم أزيئيل شارون ييهود باراك وعمرام متساع، واهلمجرا، فأحزاب اليمين في المحصلة، كانت موجودة في السلطة طيلة معظم الوقت خلال العقود الأربعة الأخيرة، غير أنها لم تكن تحكم الدولة فعليا.

وفيما كان بيغن ينأى عن ممارسة الحكم، قامت نخب اليسار بسحب صلاحيات سلطوية واسعة من السلطات المنتخبة ونقلها إلى هيئات معينة غير منتخبة. وقد عمل رجالات وموالو اليسار الذين أشغفوا وظائف ومراكز حساسة في جهاز الدولة - والذين أبقاهم بيغن مع مناصبهم قلنا منه أنهم سيساعدونه في تنفيذ سياسته - على إبقاء القوة والنفوذ في أيديهم، وراحوا يطورون أجهزة سيطرة خفية تُمكن اليسار من مواصلة حكم الدولة بمعزل عن نتائج الحسم في

الاسرائيلي المنتهز



صناديق الإقتراع للانتخابات التي تجري مرة كل أربع سنوات.

إن العبد الرئيس يتمثل هنا في أن ثمة فرقا كبيرا بين أن تكون في السلطة وبين أن تتولى السلطة فعليا، وهو نفس الفرق بين الثور الذي يحرت التلم، وبين الفلاح الذي يمسك بلجام الثور. ومن وجهة نظر اليسار، فإنه لا توجد أية مشكلة مبدئية في أن يشغل عضو أو مؤيد لحزب «الليكود» منصب وزير المواصلات، أو التعليم أو الثقافة، طالما كان يحرت كالثور في تلم الأجندة التي يرسمها اليسار.

صحيح أنه يمكن لأبناء وأصدقاء أعضاء مركز حزب الليكود الحصول على وظيفة في شركة الكهراء، غير أنه ليست لديهم أية فرصة لأن يُقبلوا للتخصص لدى القاضيين آهارون باراك ودوريت بينيش، أو لدى أولئك الذين يقررون في أي تلم يجب على الثور أن يسير. كذلك يمكن لذوي الآراء المنتمية لليمين إنهاء الدراسة للقبين الجامعيين الثاني والثالث بتفوق وامتياز، ولكن طالما كانت الكلمات في الأكاديمية على الأساس والأرقام، فإنه لن تكون لهم أية فرصة في الحصول على منحة البحث الباهظة أو وظيفة مهمة في الجامعة، إلا إذا أجادوا إخفاء آرائهم كما ينبغي.

لقد كان في مقدور أعضاء مركز الليكود ونشطاء الحزب جني فوائد لعائلاتهم وتدبير وظيفة لنفسهم في هذه المؤسسة أو تلك، ولكن لم يكن باستطاعتهم أن يصبحوا أمناء أو حراسا للثقافة الإسرائيلية، أو أن يكونوا في عداد أولئك الذين يشغلون أو يتناوبون على مناصب أعضاء لجان منح جائزة إسرائيل، أو الذين يوصون ويفوزون بهذه الجائزة، كما أنهم لن يحصلوا على أي نفوذ أو سيطرة في المؤسسات الثقافية ولجان القبول في الجامعات وتوزيع المناصب في باقي مؤسسات الأكاديميا والثقافة، التي توزع الوظائف والميزانيات والأموال على الأصدقاء والمقربين وكل من يحتفظ بالأراء «السليمة».

لقد نجحت النخبة الإسرائيلية على مدى سنوات طوال في التلاعب بأولئك الواثقين بأنهم موجودون في السلطة، لكنهم لا يسيطرون فعليا على أي شيء حقيقي.

وهذه النخبة كانت وثيقة من أنها ستحتفظ بقوتها إلى الأبد وأنه لا يمكن لأحد أن ينجح، بعد ثلاثين عاما من وجودها في السلطة وأربعين عاما من امتلاكها لمقاطعة إسرائيل دون أن تكون موجودة في السلطة، في اقتلاعها من أساس قوتها.

هل ثمة إمكانية للتغيير؟!

على الرغم من كل ذلك التراث السنيء والمريب، إلا أنه ما زال في وسع اليمين أن ينهض ويحكم.

لقد فقد اليسار على مر السنوات المنقضية منذ انقلاب العام ١٩٧٧، قاعدة قوته الجماهيرية، وعلى سبيل المثال فقد حصدت أحزاب اليسار في انتخابات عام ١٩٦٩ حوالي ٥٨٪من مجمل أصوات الناخبين، وهي أغلبية ساحقة ومتينة، ولكن بعد خسارة السلطة في انتخابات العام ١٩٧٧، أخذت قوة اليسار الإسرائيلي تنسحر وتتلاشى بصورة تدريجية، وذلك ضمن عملية مستمرة ومتواصلة تقريبا، وقد نجح اليسار المكون من حزبي العمل وميرتس، في إبعاد والتنصل من سكان مدن وبلدات التطوير والمتدينين التقليديين والحريديم، كما أنه بعيد عن قلوب المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي سابقا، ومكرمه لدى المستوطنين في الضفة الغربية، وفي الوقت ذاته لم ينجح هذا اليسار في استمالة الطبقة المتوسطة الحضرية التي تطورت وتنامت في السنوات التي أعقبت انقلاب العام ١٩٧٧. في غياب قاعدة انتخابية تمنح اليسار أملا واقعياً في إقامة ائتلاف حكومي، وفي ظل عدم توفر خطة حقيقية لتغيير هذا الوضع بصورة جوهرية، انحرف هذا اليسار أكثر فأكثر نحو اليسار. وهكذا فقد حلّ اليأس مكان الأمل، ولم يعد هناك شعور بالثقة والأمان، وإنما شعور بفقدان السيطرة، وهو ما دفع اليسار نحو توجهات مختلفة كالانضمام إلى حملة مقاطعة إسرائيل (BDS) وتيار «المهاجرين إلى برلين»، والتنكر التام للمجتمع الإسرائيلي.

ثمة مؤشرات على بداية صحوة في صفوف المجتمع الإسرائيلي، فالأيام التي كانت فيها أجندة ومؤسسات القضاء والإعلام والأكاديميا والميزانيات الثقافية، تذهب كلها لصالح ١٠٪ فقط من السكان، أخذت تقترب من نهايتها.

هذه العملية يمكن أن تستمر لسنوات أو عقود، فالوتيرة هنا تتوقف علينا، ولكن من الواضح أن القطار قد انطلق في سكة التغيير المنشود، فأسرائيل الأخرى بدأت تطالب بانتزاع سيادتها من أيدي النخبة القديمة.

إن الحملة الشعواء التي يشنها اليسار المتطرف ضد الجيش الإسرائيلي والصهيونية والهوية اليهودية للدولة، وضد «أرض إسرائيل» والرموز القومية والقيم اليهودية، ما هي إلا المعركة الأخيرة لتلك النخبة اليسارية المنهارة. إن القوة الهائلة التي ما زالت هذه النخبة تحتفظ بها إنما تنبج فقط من اندعام بعد النظر والتبصر والفهم السليم لدى مناحيم بيغن، والكثير من مكلمي طريقته في اليمين الإسرائيلي، طوال العقود الثلاثة الماضية، مع ذلك، فإن الحقيقة والعدالة التاريخية تقتضيان منا الإشارة إلى أنه تُسجل لمناحيم بيغن أيضا، إنجازات عظيمة وقرارات مهمة تمنحه مكانة مشرفة في التاريخ اليهودي وتاريخ دولة إسرائيل.

حماسة اليمين الاستيطاني لرئاسة ترامب بدأت تشهد بروداً!

اليمين الاستيطاني انفلت فور انتخاب ترامب وطالب ببناء استيطاني من دون قيود في جميع أنحاء الضفة *منذ انتخاب ترامب تم إدراج ١٤ مشروع قانون بهدف ضم الضفة من أصل ٣١ قانونا خلال عامين *بعد زيارة ترامب إلى إسرائيل لوحظ تراجع العديد من المبادرات البرلمانية لطرح بعض هذه القوانين للتصويت



مستشار ترامب جيسون غرينبلات

مركبات اليمين الاستيطاني، في حالة ترقب، لمعرفة توجهات الإدارة الأميركية برئاسة ترامب عن قرب والتأكد منها، ولذا فقد تتراجع عن الضغط الجدي على الائتلاف لي طرح مشاريع ضم، خاصة مشروع ضم مستوطنة «معاليه أدوميم» إلى القدس المحتلة، وبذلك سريان ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» عليها، وعلى الأغلب فإن رئيس الحكومة نتنياهو سيطلب من وزيرة العدل أيليت شكيب، من تحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي»، ومن وزير السياحة ياريف ليفين، من حزب «الليكود»، تجريد مبادرتهما لسن قانون حكومي يجعل من كل قانون إسرائيلي أمرا عسكريا، يفرضه الحاكم العسكري على مستوطنات الضفة، لأن هذا سيكون بمثابة ضم فعلي للمستوطنات.

لكن في حال ظهرت قلاقل في الحكومة، توجي باحتمال تقديم موعد الانتخابات، فإن مشاريع قوانين الضم ستظهر من جديد على السطح، بمبادرة كتلة «البيت اليهودي» وزعيمها وزير التعليم نفتالي بينيت، الذي قال لإذاعة الجيش الإسرائيلي، بعد يوم من انتهاء زيارة ترامب، إن على إسرائيل أن تسارع في المشاريع الاستيطانية في كافة أنحاء الضفة، دون الحصول على إذن من أحد. وهذه صيغة مختلفة عما كان يصرح به بينيت في الأشهر الأخيرة، مثل: الآن لدينا إدارة صديقة، ولن تعترض على البناء في المستوطنات، أو مثل مقولته إن دخول ترامب إلى البيت الأبيض يعني انتهاء حل الدولتين، وغيرها من التصريحات.

حتى الآن ليس واضحا أي تحرك فعلي ستبادر له الإدارة الأميركية،

ولكن في المقابل يجب الانتباه إلى حقيقة أن الائتلاف الحاكم، بأغلبيته يعني انتفاء الإنسانية أيضا. ونزع عقلانية الحيز الذي نعيش وسطه

الذي يضاف لها ٣٦ نائبا، هم نواب كتلتي «المعسكر الصهيوني» و«يوجد مستقبل» المعارضتين، ومعهم النائبة أولي ليفي المستقلة، بمعنى ١٠٢ نائب من أصل ١٢٠ نائبا، في حال كانت الصيغة «أن الوقت ليس

إن ترامب لا يعتبر المستوطنات عقبة في طريق السلام، لكنه قلق من البناء خارج حدود المستوطنات القائمة. وفي زيارته يتوقع الحصول على اشارة من نتنياهو تعيد بان إسرائيل أدركت قلقه. يمكن القول إنه لو لم يحصل ترامب على هذه الاشارة لما كان سيغير عن التفاؤل حول امكانية انجاز الصفقة».

هذه التقارير، حتى وإن كانت لا توجي بشيء للجانب الفلسطيني، إلا أنها من ناحية اليمين الاستيطاني تعني أن الانفلات الذي كانوا يخطون له، لن يكون بالحجم الذي توقعوه، وفي خلفية هذا حسابات أميركية في الشرق الأوسط، استوعبها ترامب مع دخوله إلى البيت الأبيض، كغيره من الرؤساء، وخاصة سلفه باراك أوباما، الذي توقع أن يحدث اختراقا كبيرا باتجاهات أخرى لتلك التي صرح بها ترامب، وفي نهاية المطاف فإن كل الرؤساء يعملون وفق مصالح أميركية عليا، يدركونها أكثر مع بدء مزاولتهم منصبهم.

أداء اليمي ن في المرحلة المقبلة

على الرغم مما نلسمه من برود في حماسة اليمين الاستيطاني في ما يتعلق بتوقعاته الجديدة من إدارة ترامب، إلا أنه حقق شيئا في الأشهر الأخيرة، فقد أقدم على «قانون التسوية»، وأقره نهائيا. وبالإمكان الاعتقاد بأنه في ظل إدارة أوباما السابقة، كانت حكومة نتنياهو قد تتأخر في إقراره. كذلك فقد صادقت الحكومة من حيث المبدأ على قانون ما يسمى «إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي»، بالصيغة التي واجهت تحفظات من إدارة أوباما، حينما ظهر القانون لأول مرة. أضف إلى هذا، أن رد الفعل الأميركي الرسمي على بعض المشاريع الاستيطانية كان رماديا جدا، مقارنة مع الخطاب الأميركي الذي سمعناه في السنوات الأخيرة، على الرغم من أن ذلك الخطاب لم يردع ولم يصد.

في المرحلة المقبلة، من المفترض أن تكون أحزاب اليمين، وخاصة

المستشارون وترامب

من الواضح أن دونالد ترامب يتبنى مواقف يمينية صقرية، هي الأقرب لليمين الإسرائيلي الأكثر تشددا، وحسب التسميات الإسرائيلية، فإذا كان الرئيس جورج بوش الابن هو الأكثر إسرائيلية من بين الرؤساء، فإن ترامب هو الأكثر صهيونية من بين الرؤساء الأميركيين. وأحد دوافع هذا التقدير، هو أن ترامب أحاط نفسه بمستشارين من التيار الصهيوني الأشد تطرفا بين الأميركيين اليهود، وكلمهم من خريجي معاهد التيان الديني الصهيوني، إن كان زوج ابنته جاريد كوشنير، أو مبعوثه الخاص إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، أو السفير الأميركي الجديد في تل أبيب، ديفيد فريدمان، وقد يكون هذا الأخير الأكثر تطرفا من بينهم. وليس هم فقط، بل إن هذا التيار نشر العديد من أتباعه في الوزارات الهامة، مثل الخارجية والعدل وغيرها.

إلا أنه حتى الآن، فإن المستشار غرينبلات، على الأقل، ووفق تقارير إسرائيلية، يسعى للظهور بمواقف أكثر انضباطا من توجهاته السياسية المعروفة، في حين أن التوقعات منه كانت غير ذلك، وهذا الأمر انعكس في مقالات لكتاب ومحللين إسرائيليين، من بينهم بن كسبيت، الذي كتب في صحيفة «معاريف» يوم ٢٦ أيار الجاري: «في الخلاصة، فإنه بكل ما يتعلق بخطابات وتصريحات ترامب في إسرائيل، كان متكاملًا (من ناحية اليمين)، وحتى الوزير نفتالي بينيت ما كان سينجح في أن يكتب له خطابات أفضل على طريقته. فهو لم يقل دولتين، ولم يتحدث عن البناء للمستوطنات، وشدد على العلاقة التاريخية لشعب إسرائيل بالقدس. وسافر إلى بيت لحم وقلل لآبو مازن، عنده في البيت، إن عليه التوقف عن تمويل الزهاب. وتحدث عن الشعب اليهودي وكان هذه هي الهدية ويتابع بن كسبيت كتابا «ولكن يمكن لنا أن نرى أيضا النصف الفارغ من الكأس: حقيقة أنه رفض بعناد كل مؤشر إلى السيادة الإسرائيلية على شرقي القدس، ذهب إلى حائط المبكى (البراق) وحده، وواصل مستشاروه التشوش والتعلم في كل مرة سلخوا عن السيادة على حائط المبكى. والدليل على ذلك أن وزير خارجيته تيلرسون روى للصحافيين أن الرئيس مارس ضغطا على نتنياهو وأبو مازن. والدليل أن إسرائيل في حالة لجم للبناء في المستوطنات، بناء على طلبه، والدليل أن الأميركيين طلبوا من إسرائيل نقل مناطق من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب) في شمال السامرة، وهذا يعني نقل أراض من مسؤولية إسرائيلية إلى مسؤولية بلدية فلسطينية».

ونقلت مراسلة صحيفة «يديعوت أحرونوت» في واشنطن، أورلي أزولاي، في مقال موسع لها، يوم ٢٦ أيار الجاري، عن مقربين من الرئيس ترامب قولهم «إن مبادرة ترامب التي سيتم طرحها بعد تهيئة الأجواء هي أنه سيتم تحديد موعد للقاء ثلاثي وتبدأ العملية. الحل سيكون دولتين تعترفان ببعضهما البعض. وستكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، وسيتم الاعتراف بالقدس الغربية كعاصمة لإسرائيل، وشرقي القدس سيكون عاصمة لفلسطين وستكون هنا حرية وصول للأماكن المقدسة لجميع أبناء الديانات. ترامب لم يخطر الدواب. فقد قدم كلينتون ويوش وأوباما صيغة مشابهة قبله. ولكن ترامب يراهن على قدرته غير العادية في إدارة المفاوضات وإدراكه بأن إسرائيل والفلسطينيين لن يقولوا له لا. وهو يؤمن أن الخوف من غضبه سيردعهما، وهكذا يستطيع التقدم».

وتنقلت مراسلة صحيفة «يديعوت أحرونوت» في واشنطن، أورلي أزولاي، في مقال موسع لها، يوم ٢٦ أيار الجاري، عن مقربين من الرئيس ترامب قولهم «إن مبادرة ترامب التي سيتم طرحها بعد تهيئة الأجواء هي أنه سيتم تحديد موعد للقاء ثلاثي وتبدأ العملية. الحل سيكون دولتين تعترفان ببعضهما البعض. وستكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، وسيتم الاعتراف بالقدس الغربية كعاصمة لإسرائيل، وشرقي القدس سيكون عاصمة لفلسطين وستكون هنا حرية وصول للأماكن المقدسة لجميع أبناء الديانات. ترامب لم يخطر الدواب. فقد قدم كلينتون ويوش وأوباما صيغة مشابهة قبله. ولكن ترامب يراهن على قدرته غير العادية في إدارة المفاوضات وإدراكه بأن إسرائيل والفلسطينيين لن يقولوا له لا. وهو يؤمن أن الخوف من غضبه سيردعهما، وهكذا يستطيع التقدم».

وتضيف أزولاي «قبل نهاب ترامب إلى الشرق الأوسط بيوم شاركت في لقاء مع أحد المسؤولين في البيت الأبيض. وردا على سؤالَي قال المسؤول

نظرة إسرائيل إلى الشرق الأوسط: "لا دول حقيقية ولا شعوب بل قبائل ومنظمات إسلامية متطرفة فقط"!

باحثان إسرائيليان: طبقا للرواية الإسرائيلية ليست في الشرق الأوسط دول حقيقية وإنما قبائل أو منظمات إسلامية متطرفة فقط لا يمكن التفاهم والاتفاق معها لأنها "غير عقلانية". وعليه حكم علينا أن نعيش في حالة انغلاق دفاعي كاستثنائيين ومعزولين تماما!

حيال حقيقة أخرى مؤداها أن هذه النظرة المنغلقة تعني، أيضا، أن العقلانية هي رديف التقدم، الديمقراطية، وباختصار: الإنسانية. وبكلمات أخرى: كل ما هو نحن وكل ما هو ليس «الحي» المحيط بنا. لكن، إذا كانت العقلانية تعبيرًا عن الإنسانية، فإن انتفاء العقلانية يعني انتفاء الإنسانية أيضا. ونزع عقلانية الحيز الذي نعيش وسطه يعني نزع إنسانيته. هكذا تعزف الجماعة الإسرائيلية ـ اليهودية نفسها وتضع نفسها في مقام علوي مقابل الهجم المتنقلين الذين يملؤون الشرق الأوسط. هؤلاء هم أبناء القبائل و/ أو المتطرفون المسلمون، لكن ليسوا في حال من الأحوال أعضاء من جماعات ذات أهمية بالنسبة لهم، عديمو الوجود الإنساني المستقل والعقلاني الذي يمكن أن يبقى لديهم ولو القليل من القدرة على تحكيم الرأي الإنساني، البسيط والبراغماتي.

لكن الحقيقة، كما يضيف برير وغولدرغ، معقدة ومتشكلة باستمرار. فثمة في الشرق الأوسط دول حقيقية، وثمة فيه، أيضا، قيادات سياسية عقلانية تفتش عن طريقها الأفضل، بإصرار وحساسية، مثلنا بالضبط تماما، في واقع ضبابي ومتغير، لكنها لا تنجح في ذلك دائما. وقد تكون عقلانياتها مختلفة، اختلافا جوهريا، عن «عقلانيتنا» نحن. هكذا في العراق، في تونس، في مصر، في الإمارات العربية المتحدة، في تركيا وحتى في إيران. في إسرائيل المعاصرة، تخيلنا عن قدرتنا على احترام كيانات الآخرين ووجهات نظرهم وبقينا متشبثين، مثل العميان في العتمة، بحالات من الإخفاق كأنها تمثل كل شيء. حقا،نحن. وهي فقط ـ مطلقا، مثل النكل تماما، ثكلنا نحن. أما الحقائق الأخرى، والمنافسة أحيانا، فهي ليست حقائق على الإطلاق.

والخلاصة التي يخلص إليها برير وغولدرغ هي: «طبقا للرواية الإسرائيلية، ليست في الشرق الأوسط دول حقيقية، وإنما قبائل أو منظمات إسلامية متطرفة فقط. لا يمكن التفاهم والاتفاق معها لأنها غير عقلانية. وبناء عليه، فقد حكم علينا أن نعيش في حالة انغلاق دفاعي، استثنائيين ومعزولين تماما، عن الحياة نفسها!

تكمين قوة إسرائيل تحت قيادة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في نظر نفسها، في اختلافها، في تميزها، في عزلتها وفي انغلاقها الدفاعي. وفوق هذا كله، تعتبر إسرائيل نفسها الحقيقة الوحيدة في محيط مغلق وشرير يمتاز بالكذب والتزوير، بالإنكار والعمى. غير أن من لا يسمع سوى «الكل» أو «لا شيء» يفتد صلته مع الحياة الحقيقية التي هي، في الواقع، «الحياة ذاتها».

هذه هي خلاصة التشخيص لحالة دولة إسرائيل الراهنة كما وضعه عيدان برير وأوري غولدرغ، الباحثان الرميلمان في منتدى التفكير الإقليمي التابع لمركز «مولاد - مركز لتجديد الديمقراطية» الإسرائيلي، ضمن مقالة مشتركة نشرها مؤخرا في موقع «محادثة محلية» (سجاه ميكوميت) الإسرائيلي.

يضع برير وغولدرغ تشخيصهما هذا، في مقالاتهما المعنونة بـ«معزولون عن الواقع. الرواية الغربية التي تحكيها إسرائيل لنفسها عن الشرق الأوسط»، استنادا إلى ما قاله رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، «في لحظة نادرة من التلقائية، الصراحة، الصدق والحماس». كما يقولان، خلال الجلسة التي عقدتها لجنة الكنيست البرلمانية، قبل شهر تقريبا، وخصصتها للبحث في تقرير مراقب الدولة الإسرائيلية حول عدوان «الجرف الصامد» الإسرائيلي على قطاع غزة (٨ تموز - ٢٦ آب ٢٠١٤).

خلال الجلسة المذكورة، توجهت عضو الكنيست زهافا غالنون، رئيسة حركة «ميرتس»، إلى نتنياهو وسألته عن «المستقبل الذي يرضعه على مواطني إسرائيل»، فخطي ردّ نتنياهو على هذا السؤال بنشر واسع جدا بين أنصاره ومؤيديه الذين تداولوا شريط التسجيل وشاركوه تحت عنوان «رئيس الحكومة يُخرس غالنون»، فكان من الطبيعي أن يحظى بمعالجات إعلامية غير قليلة، أيضا.

ردّ نتنياهو على غالنون، والذي استمر ثلاث دقائق فحسب، جسد، برأي برير وغولدرغ، «أعمدة الأساس في رؤيته السياسية، الأمنية والاقتصادية»، وهو ما يجدر استخدامه لمحاولة فهم «منظور نتنياهو للواقع الإقليمي» وتبيان «التمييز الذي برز في كلامه بين الحقيقة

^[1] كما يضيف برير وغولدرغ، معقدة ومتشكلة باستمرار

^[2] كما يضيف برير وغولدرغ، معقدة ومتشكلة باستمرار

^[3] كما يضيف برير وغولدرغ، معقدة ومتشكلة باستمرار

إعداد: برهوم جرابسي

”المشهد“ الاقتصادي

تقرير بنك إسرائيل: ارتفاع ديون العائلات بـ ٥٠٪ خلال ست سنوات!

*بنك إسرائيل المركزي يصدر تقريره السنوي عن البنوك الإسرائيلية *إجمالي الديون من دون القروض الإسكانية بلغ ١٥٣ مليار شيكل (٤٢ مليار دولار) *أحد عوامل ارتفاع الديون شراء السيارات الجديدة *السعي لتقليص أعداد الموظفين في البنوك حتى ١٢٪ مما كان قائماً حتى مطلع ٢٠١٦*



اسرائيل: اقبال متزايد على الاقتراض من البنوك.

مركز البلاد، نظراً لقلّة الفروع البنكية فيها. ويستندل من التقرير أن كلفة رواتب الموظفين في البنوك الخمسة الكبرى، بلغت في العام الماضي ٢٠١٦، حوالي ١٧٣ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١٧٤ مليار دولار، وبلغ معدل الراتب غير الصافي في البنوك ١٤ ألف شيكل، ما يعادل ٣٨٠ دولار، إلا أن هذا المعدل جاف لا يعكس الواقع، إذ يتبين أن حوالي ٦٠٥ موظفاً كان معدل الراتب الشهري لكل منهم أكثر من ٨٣ ألف شيكل (غير صافي) وهو ما يعادل ٢٢٨ ألف دولار شهرياً. كما تبين أن ٧٤ موظفاً حصلوا على رواتب دون الحد الأدنى من الأجر. وما يمكن اعتباره مفاجئاً في تقرير بنك إسرائيل، هو أنه كلما ارتفع معدل الأعمار ارتفعت نسبة التعامل مع البنوك عبر الخدمات التكنولوجية، إذ تبين أن نسبة التعامل مع الخدمات التكنولوجية لمن هم حتى عمر ٢٩ عاماً كانت ١٨٪، وترتفع النسبة إلى ٢٤٪ لمن هم ما بين ٣٠ إلى ٤٩ عاماً، وإلى نسبة ٢٧٪ لمن أعمارهم من ٥٠ عاماً وما فوق. وكان تقرير سابق لبنك إسرائيل المركزي قد قال إن أجهزة الصراف الآلي للبنوك ضاعت نفسها تقريباً خلال السنوات السبع الأخيرة، وبلغ عددها مع نهاية العام الماضي ٢٠١٦، ما يقارب ١٩٤ جهازاً، بدلا من ٩٧٩ جهازاً حتى نهاية العام ٢٠٠٩، ويتوقع البنك تزايد أعداد الأجهزة في السنوات القليلة المقبلة، بموازاة خطة تقليص أعداد الموظفين في البنوك التكنولوجية، لصالح المعاملات الالكترونية على أنواعها المختلفة، وبيضمن ذلك معاملات من خلال أجهزة الصراف الآلي، أو من خلال موقع البنوك على شبكة الانترنت.

والفرزات الأكبر في عدد الأجهزة بدأت في العام ٢٠١١، حينما ارتفع عددها بنسبة ٢٠٪ مقارنة مع العام الذي سبق، وبلغ عددها ١٢٢٣ جهازاً، وصولاً إلى نهاية العام الماضي، حيث قفز عددها كما ذكر إلى ١٩٤٠ جهازاً. وهذه الارتفاعات الكبيرة تعود إلى مخطط حوسبة البنوك بمستوى أعلى، على حساب عدد الملاكات فيها.

أعداد الوظائف بنسبة ١٢٪ حتى نهاية العام ٢٠٢٠، مقارنة مع ما كان حتى مطلع العام ٢٠١٦، ويقول التقرير إنه مع نهاية العام ٢٠١٦، بلغ عدد الموظفين في البنوك الخمسة ٤٣٧٧٥ موظفاً، بمن فيهم العاملون في فروع البنوك القروض التي فرضت عليها الفائدة الاستثنائية بلغ ٣٩ مليار شيكل (١٦ مليار دولار). وفي حين أن حجم ديون العائلات في البنوك الخمسة ارتفع حتى مطلع العام ٢٠١٦، وبلغ عددها ١١٠ ألف موظف، أقل بـ ٣٦٠ موظفاً عما كان في ٢٠١٣. وحسب الخطة، فإن على البنوك الخمسة الكبرى أن تقلص عدد الوظائف لديها حتى ١٢٪ مما كان في مطلع العام ٢٠١٦، ما يعني إغلاق حوالي ٥٣٠ وظيفة، وبغالبيتها الساحقة بفعل الخروح للتقاعد أو الاستقالة الإلزامية. وهذا يعود إلى تطوير الشبكة التكنولوجية في البنوك، كي يتم تقليص المعاملات أمام الموظفين، وبيضمن ذلك تطوير الخدمات عبر شبكة الانترنت، والاتصالات الهاتفية. وزعم ذلك، فإن البنك يتوقع أن تستوعب البنوك في العام الجاري وحتى العام ٢٠٢٠ حوالي ٧٥٠ موظفاً جديداً. كذلك يتوقع البنك إغلاق ما بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من فروع البنوك المنتشرة في أنحاء البلاد، على أن يكون الإغلاق أساساً في وسط البلاد والمدن الكبرى، بينما ليس من المتوقع أن يطال إغلاق الفروع البلديات والمدن البعيدة عن

ما يضع المدينيين أمام صعوبات أشد في تسديد كامل القروض، خاصة حينما يكون الحاصلون على القروض هم من المواطنين الضعفاء اقتصادياً. وحسب التقرير، فإن معدل الفائدة الاجمالية بلغ ٨٫٣٪، وإن ٣٤٪ من هذه القروض بلغت نسبة الفائدة عليها ٩٫١٪ وهي الفائدة القصوى المسموح بها في البنوك التجارية، في حين أن الفائدة على القروض الاسكانية تقل عن ٤٪ سنوياً، ويقول التقرير إن حجم القروض التي فرضت عليها الفائدة الاستثنائية بلغ ٣٩ مليار شيكل (١٦ مليار دولار). ويقول تقرير بنك إسرائيل إن أحد العوامل الكبيرة التي ساهمت في ارتفاع حجم ديون العائلات كان الارتفاع الكبير في شراء السيارات الجديدة. وحسب التقرير، فإن الجمهور الإسرائيلي حصل في العام الماضي ٢٠١٦ على قروض بقيمة ١٢ مليار شيكل، فقط لغرض شراء السيارات، وقد سجل العام الماضي ٢٠١٦ ذروة جديدة في بيع السيارات الجديدة، ببيع قرابة ٢٨٧ ألف سيارة، وهذه زيادة بنسبة ١٢٪ عما تم بيعه في العام قبل الماضي ٢٠١٥، الذي سجل هو أيضاً ذروة في بيع السيارات، ووفق تقارير مستوردي السيارات، فإن ٤٠٪ من السيارات الجديدة تباع عن طريق القروض، ورهن السيارة لشركات القروض.

وتشهد سوق السيارات تنامياً مستمراً بشكل خاص في سنوات الازدهار، إلا أن السنوات العشر الأخيرة تشهد ارتفاعاً متواصلاً في البيع السنوي للسيارات، وهذا بعد دخول أنماط جديدة لتمويل السيارات الجديدة، وفتح المنافسة الشديدة في القروض للسيارات. وفي السنوات السبع الأخيرة تم بيع ١٢٤١ ملياراً مليون سيارة.

تقليص أعداد الموظفين

ثمة جانب آخر وكبير في تقرير بنك إسرائيل المركزي تركز في جهاز البنوك الخمسة الكبار، والخطة لتقليص

حذر بنك إسرائيل المركزي في تقريره السنوي عن البنوك الإسرائيلية الصادر قبل أيام، من الارتفاع المستمر في حجم ديون العائلات من دون القروض الإسكانية، والتي بلغت مع نهاية العام الماضي ٢٠١٦ حوالي ١٥٣ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١٧٤ مليار دولار، وهذه زيادة بنسبة ٥٠٪ خلال ست سنوات، كما أشار البنك المركزي إلى استمرار تقليص أعداد الموظفين في البنوك الخمسة الكبرى، وبغالبيتهم ممن خرجوا إلى التقاعد أو استقالوا إرادياً، والهدف هو تقليص أعداد الموظفين بنسبة ١٢٪ حتى نهاية العام ٢٠٢٠.

وقال البنك المركزي في تقريره إن حجم الديون الاستهلاكية للعائلة يتزايد باستمرار، وإن مصدر تقديم القروض الأساس هو الجهاز البنكي، بما يشمل أيضاً شركات بطاقات الاعتماد، التي منها ما هو مملوك للبنوك ذاتها. وأضاف أنه في السنوات الثلاث الأخيرة ارتفع حجم ديون العائلات من دون القروض الإسكانية بنسبة ٢٥٪، وهذه وتيرة ثابتة في السنوات الأخيرة، إذ إن حجم الديون العائلية في السنوات الست الأخيرة ارتفع بنسبة ٥٠٪. وكما ذكر، فإن الحجم الاجمالي للقروض بلغ مع نهاية العام الماضي ٢٠١٦ حوالي ١٥٣ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٤٢ مليار دولار، وبكلمات أخرى، فإن معدل حجم الدين على الفرد الواحد بدءاً من المولد، حوالي ١٨٨ ألف شيكل، أي ما يعادل ٥١٦٤ دولاراً، وهذا فقط عبر البنوك وبطاقات الاعتماد، دون احتساب القروض من شركات إقراض خاصة، وقروض السوق السوداء.

وقد حذر البنك في تقريره من التضخم المستمر في حجم ديون العائلات، كي لا ترتفع ظهرة عدم احترام الالتزامات المالية، وحسب التقرير فإن نسبة عدم الالتزام بتسديد الديون في العام ٢٠١٥ ارتفعت بنسبة ٦٠٪، عما كان قبل ذلك. وبلغ عدد الأشخاص المفروضة عليهم قيود بنكية مع نهاية العام ٢٠١٦ حوالي ٢٧٠ ألف شخص، يملكون ٤٦٠ ألف حساب بنكي.

وكانت تقارير اقتصادية صدرت في الأسابيع الأخيرة قد أكدت على أن البنوك الإسرائيلية تستقوي على الضعفاء الذين يطلبون قرضاً لديها، وتفرض عليهم نسب فوائد عالية جداً، مقارنة مع الفائدة الأساسية التي يطردها بنك إسرائيل المركزي، في حين تقدم تسهيلات لحيثان مال، خاصة أولئك الذين لا يستطيعون لاحقاً تسديد قروضهم، ويتزكون البنوك مع خسائر. وهذه الظاهرة جعلت الضعفاء عرضة للسوق السوداء، التي تسيطر عليها عائلات العالم السفلي وتجيبي فوائد أعلى، ولكن في المقابل قد يكونون عرضة لـ ١٥ ضعفاً من الفائدة القصوى على القروض البنكية.

ويشهد الاقتصاد الإسرائيلي منذ عامين فائداً بنكية أساسية صفرية، (٠٪)، على ضوء ضعف وتيرة النمو الإيدياعات والتوفيرات المالية، غير المرتبطة بأسواق المال، إذ تتراوح الفائدة السنوية على الفائدة البنكية ما بين نصف بالمئة، وحتى ٢٫٥٪ في "أحسن الأحوال"، ما يدفع أصحاب حسابات التوفير إلى خيار التوفيرات المرتبطة بأسواق المال، ما يعني المرهنة بأموالهم، التي قد تحقق لهم أرباح فوائد أكبر، ولكن في المقابل قد يكونون عرضة لخسائر في رأس مال التوفير، علماً أن القانون يفرض ضريبة بنسبة ٢٥٪ على أرباح التوفيرات من الفوائد وأسواق المال.

أما الفوائد على القروض، فإن بنك إسرائيل يسمح للبنوك بزيادة فوائد حتى ٨٪ سنوياً، تضاف إلى الفائدة الأساسية (برايم) بنسبة ١٫٦٪، ما يعني أن الفائدة القصوى تصل سنوياً إلى ٩٫٦٪، إلا أن البنوك تفرض فوائد تصل إلى ١٦٪، حينما يكون الحديث عن تسديد القروض المستعصية، أو فقط الاقساط التي لم يتم تسديدها،

موجز اقتصادي

أرباح حقن غاز واحد-

مليار دولار خلال ٢٠١٧

قال تقرير جديد من الشركات المحكّرة لحقل الغاز "تمار" في عرض البحر الأبيض المتوسط ستحقق خلال العام الجاري أرباحاً بقيمة مليار دولار، على الرغم من تراجع أسعار الوقود في العالم، إذ أن الشركات المحكّرة لهذا الحقل، كانت قد وقعت اتفاقاً ببيع غاز لشركة الكهرباء الإسرائيلية الرسمية، بسعر أعلى بكثير من أسعار السوق الحالية، ولم يتم تخفيض السعر، وبحسب تقديرات اقتصادية، فإن الكلفة الزائدة على مدار أربع سنوات ستصل إلى ٨ مليارات شيكل، أي ما يعادل حالياً ٢٢٢ مليار دولار، وكل هذا ستجيبه شركة الكهرباء من المستهلكين في إسرائيل، الذين لن يستفيدوا من حقول الغاز التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط.

ويقول التقرير المالي الصادر عن الشركات المحكّرة، إن الحقل سجل أرباحاً صافية في الربع الأول من العام الجاري بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، وأن التقديرات القائلة بأن الأرباح هذا العام ستصل إلى مليار دولار قائمة على أساس المدخيل المتوقعة بموجب اتفاقيات بيع الغاز، وهذه الأرباح صافية بعد تسديد الالتزامات المالية للخزينة الإسرائيلية.

وحسب التقرير، فإن الخزينة الإسرائيلية ستحصل هذا العام على مردود مالي بقيمة ٢٢١ مليون دولار، قبل تسديد الضرائب من الحقل، التي تصل إلى نسبة ٣٢٪ هذا العام. ومن المفترض أن هذه النسبة ابتداء من العام ٢٠٢١ إلى نسبة ٥٠٪ وأكثر، بموجب النظام الضريبي المسمى بـ "نظام ششينيكي"، وهو رئيس اللجنة الرسمية التي فحصت مردود الخزينة الإسرائيلية من حقول الغاز، بعد الضجة التي ثارت في أعقاب الكشف عن أن الاتفاقيات الحكومية مع المحكّرين تؤدي إلى حصول المحكّرين على النسبة الأكبر من مردود الغاز.

وبموجب تقديرات خبراء، فإن الخزينة العامة ستحصل من الضرائب وحدها من حقل "تمار" فقط، ابتداء من العام الماضي ٢٠١٦، وحتى العام ٢٠٢٠، على حوالي ٢٩ مليار دولار، وابتداء من العام ٢٠٢١، ستقتصر نسبة الضريبة على الأرباح من ٣٢٪ إلى ٧٥٪، إلا أن هذه النسبة ستعود للتراجع لتستقر عند معدل ٥٠٪ حتى إفراغ الحقل من الغاز بعد سنوات عديدة.

اتحاد الصناعيين يطالب باتفاق مع واشنطن

لمنع أضرار خطة تخفيض الضرائب

طالب اتحاد الصناعيين الإسرائيلي حكومته بالعمل على إبرام اتفاق مع الإدارة الأميركية يمنع التسبب بأضرار للاقتصاد الإسرائيلي جراء خطة تخفيض الضرائب على الشركات الأميركية من ٢٥٪ إلى ١٥٪، ويتوقع الاتحاد أن يتسبب التخفيض الضريبي بخروج استثمارات أميركية وأجنبية من الإدارة الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة الأميركية. وقال رئيس اتحاد الصناعيين شراغا بروش إن الاقتصاد الإسرائيلي سيتضرر في حال دخلت الخطة الضريبية الأميركية إلى حيز التنفيذ.

وحتى الآن، فإن الضريبة الإسرائيلية على الشركات أقل مما هي عليه في الولايات المتحدة التي تصل إلى ٢٥٪، بينما الإسرائيلية ٢٣٪ ومانها أن تنخفض إلى ٢٣٪ في العام المقبل ٢٠١٨، ما يعني أنه في حال انخفضت الضريبة الأميركية إلى ١٥٪، فإن هذا سيؤدي إلى انسحاب الاستثمارات الأميركية نحو وطنها.

وتوجه بروش إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو طالباً منه إبرام صفقة اقتصادية جديدة مع الرئيس دونالد ترامب، وبموجبها تحصل الشركات الإسرائيلية على مكانة خاصة في الولايات المتحدة، لتتمتع بأفضلية في الشروط مقارنة مع شركات الدول الأخرى، وحسب بروش، فإنه يريد أن تعترف الإدارة الأميركية بالاستثمارات الأميركية في إسرائيل كما لو أنها استثمارات في الولايات المتحدة لتصل على ذات نسب الضريبة الأميركية الجديدة في حال تخفيضها؛ إضافة إلى خلق تعاون مشترك بين الجانبين في مسألة الضرائب، وكذلك إقامة صناديق أميركية إسرائيلية مشتركة لتسند الصناعات الحربية.

والأمر الأخر الذي يطالب به بروش هو تقديم تسهيلات أميركية للحصول على تأشيرات عمل للمستثمرين الإسرائيليين، إذ أن هذه التأشيرة بخلاف التأشيرة العادية ينتظر طلبها لأكثر من شهر حتى الحصول عليها، كما أنها لفترة عام واحد، وعلى حاملها أن يجددها، بينما التأشيرة السياحية الجديدة تمتد لفترة ١٠ سنوات، ويشار هنا إلى أن إسرائيلفاوضت الولايات المتحدة مرارا في العقود الأخيرة لإعفاء حملة الجنسية الإسرائيلية من التأشيرة إلى الولايات المتحدة، إلا أن كل الرؤساء منذ بيل كلينتون وحتى الآن لم يصادقوا على مطلب كهذا، بينما الأميركيان معفيون من تأشيرة إلى إسرائيل.

ويقول بروش في رسالته إلى نتنياهو إن اتفاقية شراكة اقتصادية بهذا المستوى مع الولايات المتحدة الأميركية، من شأنها أن تحقق قفزة جديدة للاقتصاد الإسرائيلي. وكان الخبير الاقتصادي إيتان أفريئيل من صحيفة "دي ماركز" الاقتصادية، قد حذر من أن تنسخ إسرائيل الخطة الضريبية التي أعلنها دونالد ترامب، بضغط من شركات إسرائيلية ستطالب بتخفيض ضريبي آخر لها، كي تمنع هروب الاستثمارات نحو الولايات المتحدة الأميركية. ويقول أفريئيل إن خطة ترامب ستعمق الفجوات الاقتصادية الاجتماعية، في حين أن ظاهرة اللامساواة في إسرائيل هي من الأعلى في العالم الغربي، ولكنها أقل بقليل من الظاهرة القائمة في الولايات المتحدة. كذلك فإن نجاعة وإنتاجية العمل هنا ضعيفة، ومستوى التحصيل العلمي المدرسي سيء، بالمقارنة مع دول العالم المتطورة، والصرف المالي على الصحة هو من الأدنى، وإذا ما اتبعت إسرائيل الطريق الأميركي، فحينها ستوسع ظاهرة اللامساواة، وستتدهور الخدمات الاجتماعية أكثر، وهي ستواجه حالة بؤس اجتماعي وهدية.

احتكار "الطعام الحلال" وسيلة لقمع الأغلبية

بل يريدون إغلاقاً تاماً لهذه الحوانيت في تل أبيب، كما أن وزير الداخلية أزييه درعي يريد الحصول على صلاحيات المصادقة على القوانين البلدية، التي تقرها المجالس البلدية، كي تكون بقدرته المصادقة أو عدم المصادقة على فتح البقالات في كافة أنحاء إسرائيل.

إن الاحتكار جهاز استصدار شهادات الحلال هو واحد فقط من الوسائل التي تتمتع بها المؤسسة الدينية الغالبية العلمانية وتضرها، والضرر الأضعف كلياً هو في مجال الزواج والطلاق، ويجري الحديث عن سيطرة بسببها آلاف الأشخاص لا يستطيعون إبرام عقود الزواج في إسرائيل، كما أن المؤسسة الدينية تخلق التمييز ضد النساء، وهذا مس بحق أساسي، ومن الصعب أن نصدق بأننا على استعداد للقبول بهذه الحال في القرن الـ ٢١، فإسرائيل هي أيضاً الدولة الوحيدة في العالم، التي ليست فيها مواصلات عامة في أيام السبت والأعياد اليهودية، وهذا واقع يضر بالذات بالفراخ الضعيفة، أولئك الذين لا يستطيعون شراء سيارة خاصة، فهم محكوم عليهم بأن يعيشوا تحت حطر تجوال أيام السبت والأعياد، وإذا لم يكف كل هذا، فإن قادة أحزاب المتدينين المتزمتين "الحريديم" يهددون بتقديم مشروع قانون يلغى على قرار المحكمة العليا، بشأن فتح حوانيت بقالة في مدينة تل أبيب في أيام السبت، فقد أقرت المحكمة العليا في الأونة الأخيرة، بأنه يجوز فتح ١٦٤ بقالة على الأقل في مدينة تل أبيب، وهذا تخفيض حاد بنسبة ٣٠٪ من عدد حوانيت البقالة التي كانت تفتح عادة أبوابها أيام السبت (٢٣٨ حانوتا)، ولكن هذا التخفيض لم يكف الحريديم،

بأن يمنع شهادة حلال، بالضبط كما هي الحال لدى كل من هو مؤهل للمهندسة المعمارية، بأن يوقع على خرائط حديد البناء، وفي اللحظة التي يتم فيها هذا فإن الحلال سيكون أقل كلفة، وحتى سيكون صادقا أكثر بكثير مما هو الآن.

إن احتكار جهاز استصدار شهادات الحلال هو واحد فقط من الوسائل التي تتمتع بها المؤسسة الدينية الغالبية العلمانية وتضرها، والضرر الأضعف كلياً هو في مجال الزواج والطلاق، ويجري الحديث عن سيطرة بسببها آلاف الأشخاص لا يستطيعون إبرام عقود الزواج في إسرائيل، كما أن المؤسسة الدينية تخلق التمييز ضد النساء، وهذا مس بحق أساسي، ومن الصعب أن نصدق بأننا على استعداد للقبول بهذه الحال في القرن الـ ٢١، فإسرائيل هي أيضاً الدولة الوحيدة في العالم، التي ليست فيها مواصلات عامة في أيام السبت والأعياد اليهودية، وهذا واقع يضر بالذات بالفراخ الضعيفة، أولئك الذين لا يستطيعون شراء سيارة خاصة، فهم محكوم عليهم بأن يعيشوا تحت حطر تجوال أيام السبت والأعياد، وإذا لم يكف كل هذا، فإن قادة أحزاب المتدينين المتزمتين "الحريديم" يهددون بتقديم مشروع قانون يلغى على قرار المحكمة العليا، بشأن فتح حوانيت بقالة في مدينة تل أبيب في أيام السبت، فقد أقرت المحكمة العليا في الأونة الأخيرة، بأنه يجوز فتح ١٦٤ بقالة على الأقل في مدينة تل أبيب، وهذا تخفيض حاد بنسبة ٣٠٪ من عدد حوانيت البقالة التي كانت تفتح عادة أبوابها أيام السبت (٢٣٨ حانوتا)، ولكن هذا التخفيض لم يكف الحريديم،

بأن يمنع شهادة حلال، بالضبط كما هي الحال لدى كل من هو مؤهل للمهندسة المعمارية، بأن يوقع على خرائط حديد البناء، وفي اللحظة التي يتم فيها هذا فإن الحلال سيكون أقل كلفة، وحتى سيكون صادقا أكثر بكثير مما هو الآن.

إن احتكار جهاز استصدار شهادات الحلال هو واحد فقط من الوسائل التي تتمتع بها المؤسسة الدينية الغالبية العلمانية وتضرها، والضرر الأضعف كلياً هو في مجال الزواج والطلاق، ويجري الحديث عن سيطرة بسببها آلاف الأشخاص لا يستطيعون إبرام عقود الزواج في إسرائيل، كما أن المؤسسة الدينية تخلق التمييز ضد النساء، وهذا مس بحق أساسي، ومن الصعب أن نصدق بأننا على استعداد للقبول بهذه الحال في القرن الـ ٢١، فإسرائيل هي أيضاً الدولة الوحيدة في العالم، التي ليست فيها مواصلات عامة في أيام السبت والأعياد اليهودية، وهذا واقع يضر بالذات بالفراخ الضعيفة، أولئك الذين لا يستطيعون شراء سيارة خاصة، فهم محكوم عليهم بأن يعيشوا تحت حطر تجوال أيام السبت والأعياد، وإذا لم يكف كل هذا، فإن قادة أحزاب المتدينين المتزمتين "الحريديم" يهددون بتقديم مشروع قانون يلغى على قرار المحكمة العليا، بشأن فتح حوانيت بقالة في مدينة تل أبيب في أيام السبت، فقد أقرت المحكمة العليا في الأونة الأخيرة، بأنه يجوز فتح ١٦٤ بقالة على الأقل في مدينة تل أبيب، وهذا تخفيض حاد بنسبة ٣٠٪ من عدد حوانيت البقالة التي كانت تفتح عادة أبوابها أيام السبت (٢٣٨ حانوتا)، ولكن هذا التخفيض لم يكف الحريديم،

بقلم: نحاميا شتراسلر

(تعريف: يتصاعد منذ أسابيع الخطاب الصدامي بين الأحزاب الدينية، خاصة المتزمتة منها، ومعهما المؤسسة الدينية، وبين القوى العلمانية، في قضايا الدين والدولة، ومن أبرز هذه القضايا مسألة استصدار شهادات الحلال، المكلفة للسوق، بسبب احتكاريتها. وتواجه الأمر بعد أن كشف تقرير مراقب الدولة أوجه الفساد في المؤسسة الدينية الرسمية، فيما يتعلق بشأن شهادات الحلال، كما يوجد مسار صدامي آخر يتعلق بمسألة المواصلات أيام السبت، وكذا بالنسبة لسن قانون يجيز الزواج المدني، وبيبرز الخلاف أيضاً بين أحزاب الائتلاف الحاكم، وعلى هذه الخلفية كتب المحلل الاقتصادي نحاميا شتراسلر مقاله هذا).

إن احتكار جهاز استصدار شهادات الحلال هو واحد فقط من الوسائل التي تتمتع بها المؤسسة الدينية الغالبية العلمانية وتضرها، والضرر الأضعف كلياً هو في مجال الزواج والطلاق، ويجري الحديث عن سيطرة بسببها آلاف الأشخاص لا يستطيعون إبرام عقود الزواج في إسرائيل، كما أن المؤسسة الدينية تخلق التمييز ضد النساء، وهذا مس بحق أساسي، ومن الصعب أن نصدق بأننا على استعداد للقبول بهذه الحال في القرن الـ ٢١، فإسرائيل هي أيضاً الدولة الوحيدة في العالم، التي ليست فيها مواصلات عامة في أيام السبت والأعياد اليهودية، وهذا واقع يضر بالذات بالفراخ الضعيفة، أولئك الذين لا يستطيعون شراء سيارة خاصة، فهم محكوم عليهم بأن يعيشوا تحت حطر تجوال أيام السبت والأعياد، وإذا لم يكف كل هذا، فإن قادة أحزاب المتدينين المتزمتين "الحريديم" يهددون بتقديم مشروع قانون يلغى على قرار المحكمة العليا، بشأن فتح حوانيت بقالة في مدينة تل أبيب في أيام السبت، فقد أقرت المحكمة العليا في الأونة الأخيرة، بأنه يجوز فتح ١٦٤ بقالة على الأقل في مدينة تل أبيب، وهذا تخفيض حاد بنسبة ٣٠٪ من عدد حوانيت البقالة التي كانت تفتح عادة أبوابها أيام السبت (٢٣٨ حانوتا)، ولكن هذا التخفيض لم يكف الحريديم،

أحد الأجزاء الخطيرة في تقرير مراقب الدولة الإسرائيلية، الذي نشر في الأسبوع الماضي، يتعلق بمسألة الحلال بموجب الشريعة اليهودية، ويستعرض المراقب جهازاً فاسداً لرقابة الحلال، يديره احتكاريون مكلفون من الحاخامية العليا، ويجري الحديث عن حوالي ٤ آلاف مراقب، يمولهم أصحاب المطاعم والفنادق مرغمين لا مفر. وقد كشف المراقب خروقات فظة في شكل فحص الحلال، وروى مراقب الدولة أن مراقبي الحلال يقدمون تقارير كاذبة عن عدد ساعات عملهم، حتى ترى مثلاً ٢٤ ساعة في اليوم الواحد، وهناك من سجل ٢٧ ساعة عمل في يوم واحد، كيف من الممكن أن يحدث أمر كهذا؟ فقط بعون الله.

إن المجالس الدينية التي تمثل المراقبين تعرف عن الفساد، ولكنها تغمي عينيتها، وقسم من العاملين في المجالس الدينية، يعملون أيضاً مراقبي حلال، على الرغم من أن هذا ممنوع، ولكن من ناحيتهم

آخر الاستطلاعات الإسرائيلية بعد زيارة ترامب:

نتيهاهو الأنسب لرئاسة الحكومة والليكود أكبر حزب!



ترامب ونتيهاهو، سياسة متناغمة.

آخر استطلاعات الراي العام التي جرت في إسرائيل عقب انتهاء الزيارة القصيرة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب الأسبوع الفائت، أن أغلبية الإسرائيليين تعتقد أن بنيامين نتنيهاهو هو الشخص الأنسب لرئاسة الحكومة الإسرائيلية، كما أظهرت أنه في حال إجراء انتخابات إسرائيلية عامة سيحتفظ حزب الليكود برئاسة نتنيهاهو بقوة الحزب الأكبر.

وقد أظهر استطلاع للرأي العام أجرته قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية ونشرت نتائجه ليلة السبت الأخيرة، أن ٤٧٪ من الإسرائيليين يعتقدون أن الحل الأنسب للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني هو حل الدولتين على أساس خطوط ١٩٦٧، في حين قال ٣٧٪ منهم إنهم يعارضون هذا الحل.

كما أظهر الاستطلاع أنه في حال إجراء الانتخابات الإسرائيلية العامة الآن سيفوز حزب الليكود برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنيهاهو بـ ٣٠ مقعداً بعد أن حصل على ٢٢ مقعداً في الاستطلاع السابق، وسيهبط حزب «يوجد مستقبل» بزعامة عضو الكنيست يائير لبيد الذي حصل في الاستطلاع السابق على ٢٦ مقعداً وكان متفوقاً على حزب الليكود إلى ٢٢ مقعداً، وستحافظ القائمة المشتركة على قوتها (١٣ مقعداً).

وأشار الاستطلاع إلى أن تحالف «المعسكر الصهيوني» برئاسة عضو الكنيست يتسحاق هيرتسوغ سيحصل على ١٢ مقعداً، وفي حال تولي وزير الدفاع السابق إيهود باراك زعامته سيحصل على ١٥ مقعداً، وسيحصل حزب «البيت اليهودي» برئاسة وزير التربية والتعليم نفتالي بينت على ٩ مقاعد.

وسيحصل كل من حزب «كلنا» بزعامة وزير المالية موشيه كحلون، وحزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة وزير الدفاع أفيدور ليرمان، وحزب شاس بزعامة وزير الداخلية أرييه درعي، وحزب يهدوت هتورا بزعامة وزير الصحة يعقوب ليتسمان، على ٧ مقاعد، فيما سيحصل حزب «ميرتس» على ٦ مقاعد.

وقال ٣٥٪ من المستطلعين إن بنيامين نتنيهاهو ما زال الشخص الأنسب لتولي منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية، في حين قال ٤٤٪ منهم إن رئيس حزب «يوجد مستقبل» عضو الكنيست يائير لبيد هو الشخص الأنسب لتولي هذا المنصب، وقال ٤٪ إن وزير الدفاع السابق إيهود باراك هو الشخص الأنسب. على صعيد آخر، أظهر استطلاع للرأي العام أجرته صحيفة

وأشار ٥٨٪ إلى أنهم يرغبون باستئناف المفاوضات السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين بينما قال ٣٣٪ إنهم لا يرغبون باستئنافها. وشمل الاستطلاع عينة نموذجية مؤلفة من ٥٤٢ شخصاً يمثلون جميع فئات السكان البالغين في إسرائيل، مع نسبة خطأ هذا الأقصى ٣٪ بالمئة.

يعتبرون أنه يوجد شريك كهذا. وقال ٧٨٪ من المشاركين في الاستطلاع إنهم يعتقدون بأنه لا يوجد احتمال للتوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين في المستقبل المنظور، في حين قال ١٨٪ منهم فقط إن يوجد احتمال كهذا.

«معاريف» بواسطة معهد «بائيلز بوليتيكس» المتخصص في شؤون الاستطلاعات مباشرة بعد انتهاء الزيارة القصيرة التي قام بها الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية ه الأسبوع الماضي، أن ٦٤٪ من الإسرائيليين يعتبرون أنه لا يوجد شريك للسلام مع إسرائيل في الجانب الفلسطيني، وأن ١٧٪ منهم فقط

نتائج انتخابات الهستدروت تؤكد احتكار النقابات الكبرى لاتحاد النقابات!

الفوز الساحق الذي حققته قيادة الهستدروت الحالية كان بدعم النقابات الكبرى *شيلي يديموفيتش اقتحمت الانتخابات كدخيلة على العمل النقابي والنقابات الكبرى رفضتها *اتحاد النقابات الهستدروت تولى منذ زمن عن الشرائح الفقيرة وعن عمال القطاع الخاص * لا انعكاسات حزبية لهذا الفوز على المستوى الإسرائيلي العام

النظام القائم، فإنه حتى لو فزت بالانتخابات في منطقة، وخسرت التمثيل قطريا، فإنك ستخسر تلقائياً التمثيل المنطقي، وهذه أنظمة وضعت من أجل الحفاظ على الجهة المسيطرة على الهستدروت.

تاريخياً فإن من يشارك في الانتخابات النقابية من الشارع العربي هو الحزب الشيوعي، ولاحقاً الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التي أسسها الحزب، وعلى مر السنين كانت محاولات لبعض الأحزاب للمشاركة في الانتخابات ولكنها لم تدم، وكان الحزب الشيوعي هو المنافس الوحيد لحزب العمل في الشارع العربي، وكانت تدور حملات انتخابية شرسة.

وحتى انتخابات ٢٠٠٧، كانت الجبهة الديمقراطية تخوض الانتخابات بشكل مستقل، وتنتج في الدخول إلى هيئات الهستدروت القطرية، إذ أن نسبة الحسم كانت ٢٥٪، بينما الجبهة كانت تتمثل بأكثر من ٥٥٪، وتنتج في رئاسة بعض مجالس عمالية أو نسائية عمالية في المناطق العربية. لكن بعد رفع نسبة الحسم في انتخابات ٢٠١٢ إلى ٤٥٪ باتت المشاركة المستقلة مخاطرة، خاصة على ضوء تراجع نسبة العرب في سجل الناخبين، فدخلت الجبهة في شراكة كحزب مستقل مع النائب إيتان كابل، انفصلت عنه بعد الانتخابات مباشرة، وقد ضمنت رئاسة ثلاث مجالس نسائية عمالية، ومجلسي عمال في الناصرة والطيبة.

وفي انتخابات ٢٠١٧ الأخيرة، كررت الجبهة التجربة ذاتها مع نيسانكورين وبيدات الجيد، على أن تكون الجبهة حزبا مستقلا في الهستدروت بعد الانتخابات، وأن تحافظ على ما حققته في ٢٠١٢، وهذا ما كان.

لا انعكاسات حزبية

عمليا فإن ما جرى في الانتخابات الأخيرة، وبغض النظر عما سنتنتهي إليه المحاكم التي رفعتها يديموفيتش ضد نيسانكورين، وبطلب الغاء الانتخابات، فإن حزب العمل نافس ذاته في هذه الانتخابات، وكل فريق ضمن تحالف أحزاب من اليمين الإسرائيلي والمتدينين، كي يحقق مكاسب انتخابية. فنيسانكورين ضم إليه من حزب الليكود وحزب «إسرائيل بيتينو» بزعامة أفيدور ليرمان، وحتى «ميرتس» اليساري الصهيوني، والجهة الديمقراطية للسلام والمساواة، في حين أن يديموفيتش، ضمت إليها حزب «شاس» الديني المتمزمت لليهود الشرقيين، بزعامة أرييه درعي، وأيضا بعضا من حزب «الليكود» الذين انضموا في انتخابات ٢٠١٢ لقائمة «البيت الاجتماعي».

وهذا يعني أننا أمام خليط حزبي غريب عجيب، المصلحة الأولى فيه ضمان تمثيل حزبي، ومن ثم كل فريق يبحث عن مصالحه. ولكن من ناحية أخرى، وفي النتيجة النهائية فإن الفائز سيكون من حزب العمل، وسيرفع أسهمه أكثر في الحزب لاحقا، وكما هو واضح سيكون نيسانكورين، إلا أن قوة الأخير، تابعة أساسا من قوة سلفه، عوفري عيني الذي ما زال له تغلغل واضح في حزب العمل، ويمسك بالعديد من الخيوط.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: ما فائدة مراكز القوة هذه، وقوة العمل في اتحاد النقابات، في حزب تصر نتائج استطلاعات الراي التي تظهر تباعا على تراجعها، وشبه انهياره في أي انتخابات برلمانية تجري في هذه المرحلة؟ فالיום لتحالف «المعسكر الصهيوني» ٢٤ مقعداً، من بينها ١٩ مقعداً لحزب العمل، وهذه أفضل نتيجة له، منذ انتخابات ٢٠٠٣، مقابل ٥ مقاعد لحزب «الحركة» بزعامة تسيبي ليفني، إلا أن استطلاعات الراي تمنح هذا التحالف ما بين ١١ إلى ١٣ مقعداً في أحسن الأحوال، ما يعني أن حزب العمل سيكون حزبا صغيرا، وحتى هامشيا، في الانتخابات المقبلة، في حال بقي هذا الوضع على حاله.

ومن المفترض أن تجري الانتخابات لرئاسة حزب العمل والهيئات القيادية يوم ٤ تموز المقبل، وحتى الآن يتنافس على رئاسة الحزب تسعة مرشحين، وأولهم رئيس الحزب الحالي إسحاق هيرتسوغ، ومن المتوقع أن ينسحب الحزب وتغيير قياداته، وتجهيدا لانتخابات الهستدروت للعام ١٩٩٤، حصل انشقاق داخل الحزب، في ما يخص الانتخابات النقابية، وليس على المستوى

البرلماني، إذ في حينه كان الحزب يقود الحكومة برئاسة إسحاق رابين.

وقد حصل الانشقاق بعد أن فشلت المجموعة المتمردة في ضمان ترشيحها على رأس قائمة الحزب، ومن قاد ذلك التمرد الوزير حايم رامون، الذي سيظهر لاحقا أنه لم تكن دوافعه انقاذ الهستدروت من مستنقع الفساد الفارقة فيه، بل ما هو أكبر، وبالفعل فإن المتمردين هم من فازوا بالأغلبية الساحقة في تلك الانتخابات، وإذا ما جمعنا الفائزين مع «الخاسرين» من ذات الحزب، سنجد أنه في المحصلة فإن الغالبية الساحقة جدا من قيادة الهستدروت هي من ذات الحزب.

دخل رامون إلى الهستدروت كالعاصفة مع فريقه، وأبرزهم النائب عمير بيرتس، المعروف في ذلك الحين بعلاقته بالشرائح الفقيرة، خاصة من اليهود الشرقيين. وكانت عاصفة اقتالية لكل ما كان قائم عليه الهستدروت، ففي المرحلة الأولى شرع رامون في بيع اقتصاد الهستدروت، بزم تسديد العجز المالي الذي كان قائما، وكان في الانتظار حيتان المال الإسرائيليون، الذي بدأوا في تلك المرحلة بسحب استثماراتهم من الخارج، لتوظيفها في الاقتصاد الإسرائيلي، الذي بدأ يشهد تحولات، منها ما كان يتناغم في حينه مع «الولمة» الجديدة، ومنها ما كان استغلالا للنشاط الاقتصادي المتنامي، مع وصول مئات آلاف المهاجرين الجدد، وكان اقتصاد الهستدروت الفريسة الأكبر التي انقضت عليها حيتان المال.

والخطوة التالية كانت الفصل التام بين عضوية شبكة العيادات، وحق الانتخابات لمؤسسات الهستدروت، تحت غطاء تخفيف «عبء» رسوم عضوية النقابات عن المواطنين، وكان هذا سببا لخروج مئات آلاف الأعضاء، ليتقلص الاتحاد من حيث العضوية، ومعهم تقلصت مداخيل الهستدروت من رسوم العضوية بعشرات ملايين الدولارات سنويا، وهذا بموازاة تقلص القوة الاقتصادية، وهذا انعكس فوراً على قوة تأثير الهستدروت على قرارات السياسة الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن اتحاد النقابات الإسرائيلية كان معروفا بتواطئه مع السياسات الحكومية الاقتصادية، وأنه ليس من تلك الأصناف التي عرفتها نقابات ثورية في العالم، إلا أن هذه التغيرات انعكست سلبا أكثر من أي وقت مضى على سوق العمل الإسرائيلية. والمتضرر الأول من هذا كان القطاع الخاص، الذي لم تعد تسري عليه اتفاقيات عمل، فرفضها الهستدروت، وشيئا فشيئا باتت الهستدروت تجمع النقابات الكبيرة، وبالذات في الشركات الحكومية، التي لنتخاباتها نوع من الاحتكار في كل ما يتعلق بفرص التشغيل، وشروط العمل، وليس دائما لصالح جمهور العاملين.

وعلى الرغم من الوضع القائم هذا، إلا أنه ما زال للهستدروت تأثير في سوق العمل، وبشكل خاص في القطاع العام، بمعنى مؤسسات الحكم، والشركات الحكومية، أو تلك التي للحكومة أسهم فيها.

انتخابات ٢٠١٧

حتى قبل ثلاثة أشهر من انتخابات الهستدروت، كان يبدو أنها لن تجري، وأن النتيجة ستكون بالتزكية، بعد أن نجح رئيس الهستدروت الحالي أي نيسانكورين، في ضم جميع الأحزاب الممثلة في الهستدروت في قائمة تحالفية واحدة، وكان خليط عجيب يجمع أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن هذه الأحزاب من دخل التحالف بعد أن ضمن استقلاليته بعد ظهور النتيجة النهائية، إذ أن العديد من الأحزاب الصغيرة، ما كانت تستنجد في الدخول إلى الهستدروت بفعل نسبة الحسم العالية وهي ٤٥٪.

إلا أنه في مطلع شهر شباط، فاجأ الثانية من حزب العمل شيلي يديموفيتش، بقرارها الترشح، من خلال كتلة «البيت الاجتماعي»، التي ترأسها في انتخابات ٢٠١٢، عضو الكنيست إيتان كابل، والانشقاق في حزب العمل في ما يتعلق بالانتخابات النقابية بات «تقليدا»، وكان يبدو أن ترشيح يديموفيتش ليس دستوريا، لأن غالبية الكتلة التي ارتكزت عليها، قد انضمت إلى نيسانكورين، وسحب ما نشر، فإن الأشخاص المركزيين في «البيت الاجتماعي»، وأصلوا تحالفهم مع رئيس الهستدروت، ولم يدعوا

كتب برهوم جرابيسي:

حققت قيادة اتحاد النقابات العامة الهستدروت فوزا ساحقا، في انتخابات يوم ٢٣ أيار الجاري، على القائمة الثانية التي ترأسها عضوة الكنيست شيلي يديموفيتش، التي ظهرت فجأة على الساحة النقابية، كمن تبحث عن خشبة قفز إلى منابر سياسية أخرى، ولن يشغف ليديموفيتش إعلانها تزوير الانتخابات، فالنقوة ضخمة، والنتيجة كانت متوقعة، لأن النقابات الكبرى كانت قد حسمت موقفها في وقت مبكر، لصالح الرئيس الحالي أي نيسانكورين، من باب تخصيص المصالح المشتركة، واتحاد النقابات الإسرائيلي قضى في العقدين الأخيرين على الهامش الصغير الذي كان يدافع فيه عن مصالح الشرائح الفقيرة، والعمال في القطاع الخاص، ومن ناحية أخرى، فإن هذه الانتخابات ليس لها أي وجه حزبي، ولا يمكن اعتبارها رافعة حزبية لأي حزب على المستوى العام.

جرت الانتخابات يوم ٢٣ أيار ٢٠١٧، بإنهاء ولاية من خمس سنوات، وبلغ عدد ذوي حق الاقتراع حوالي ٥٣٥ ألف شخص، وسبب تقديرات أيضا، فإن من بينهم حوالي ٨٪ من المتقاعدين، وهذا يعني أن عدد العاملين حاليا من ذوي حق الاقتراع لم يصل إلى نصف مليون شخص، من أصل أكثر من ٣,٨ مليون نسمة في سوق العمل؛ وهذا يعني أن اتحاد النقابات الإسرائيلي، الذي كان ذات يوم يمثل ٦٧٪ من العاملين، بات اليوم يمثل لا أكثر من ١٣٪ من العاملين.

وضعف التمثيل هذا نابع من التحولات التي شهدها اتحاد النقابات منذ العام ١٩٩٤، وكنا في عدد «المشهد الإسرائيلي» الصادر يوم ٢١ شباط الماضي ٢٠١٧، قد نشرنا مقالا تمهيديا، نستعير منه الخلفية التاريخية لاتحاد النقابات الإسرائيلي، والتطورات الحاصلة بعد ١٩٩٤.

خلفية تاريخية بعد العام ١٩٤٨، تحول الاتحاد العام للنقابات الخاص بالعمال اليهود في فلسطين، أيام الاستعمار البريطاني، إلى اتحاد النقابات المعترف به رسميا، الهستدروت، وبات العنوان شبه الوحيد للعمال والنقابات، وساعد في هذا أن الهستدروت كانت تحت سطوة العصابات الصهيونية، التي شكلت لاحقا حزب «مباي» (حزب عمال أرض إسرائيل)، حزب العمل حاليا، الذي انفرد تقريبا في الحكم، في السنوات الـ ٢٩ الأولى لإسرائيل، وخلال تلك السنوات، حققت الهستدروت قوة ضخمة مستفيدة من حكومات حزبها، وبنيت اقتصادا متشعبا، بلغ حتى مطلع سنوات التسعين من القرن الماضي، ما يعادل ٣٠٪ من إجمالي الاقتصاد الإسرائيلي.

وشملت القوة الاقتصادية شبكة صناعات بنوية ضخمة، وشركات بنى تحتية، وأكبر بنك إسرائيلي «بنك هوبوعليم» (العمال)، وعدة قرى زراعية تعاونية، وأضخم شبكة عيادات مرضى، ولها أكبر شبكة مستشفيات، وكان ما يقارب ٧٠٪ من المواطنين مؤمنين في هذه الشبكة، وهذا كان يمنحهم حق التصويت في الانتخابات العامة للهستدروت، التي كانت نتيحتها على مر السنين حكرًا على حزب العمل، الذي طالما غير مرزا قرارات ودساتير، حينما كان يشعر أن أحد مجالس العمال في المدن والمناطق سيفلت من تحت سطوته. وكانت الهستدروت مركز قوة سياسية ضخمة في السياسة العامة، وكونها مشغلا كبيرا كان له تأثير على الشارع، ولكن أيضا على مجريات الأمور في الحزب، إذ أن الغالبية الساحقة جدا من كافة العاملين في مؤسسات الهستدروت، وفي اقتصادها المتشعب، كانت تُفرض عليهم عضوية حزب العمل إذا لم يكونوا من قبل أعضاء في الحزب، ليتحولوا إلى أذرع ناشطة في داخل الحزب والشارع، يحركهم المسؤولون عنهم.

ومع السنين، بات اتحاد النقابات الهستدروت رمزا كبيرا لفساد السلطة، ومع تطور العصر تغلغل التذمر من القيادة القديمة في الهستدروت، إلى داخل صفوف الحزب، فممنهم من رأى أن هذه القيادة باتت تشكل عائقا أمام تطور الحزب وتغيير قياداته، وتجهيدا لانتخابات الهستدروت للعام ١٩٩٤، حصل انشقاق داخل الحزب، في ما يخص الانتخابات النقابية، وليس على المستوى

متابعات

تحولات اقتصادية وسكانية تدفع قدماً بتغييرات في «صبغة القدس»!

أظهر بحث إسرائيلي نُشر مؤخراً أن نسبة الفلسطينيين في القدس تجاوزت ٤٠٪ من مجمل السكان في شطري المدينة، بعدما تبين أن قرابة خمسين ألف فلسطيني، يسكنون في مخيم شعفاط للاجئين وضاحية كفر عقب، لم تشملهم أية إحصائيات، واستند البحث، الذي أجره «معهد القدس»، إلى صور التقطت من الجو للمباني في هذين الموقعين، وإلى كميات الصرف الصحي والنفائيات التي تخرج منهما، لكن هذه المعطيات الجديدة لا تغير من الواقع الاجتماعي - الاقتصادي المدني في المدينة، خصوصاً بسبب السياسات التي تمارسها دولة الاحتلال فيها.

ورأى المؤرخ الإسرائيلي والنائب السابق لرئيس بلدية القدس، ميرون بنفستني، أنه «لا يوجد شيء اسمه «القدس المدينة». هذا اختراع بيروقراطي له هدف سياسي واحد، وهو خلق جيزز لا تجري مفاوضات حوله» بين إسرائيل والفلسطينيين.

في أعقاب حرب حزيران العام ١٩٦٧، وسعت إسرائيل منقطة نفوذ بلدية القدس من ٣٨ كيلومتراً مربعاً إلى ١٢٥ كيلومتراً مربعاً، من خلال فرض القوانين الإسرائيلية على القدس الشرقية والعديد من القرى الفلسطينية المحيطة بها، وهو ما اعتبرته إسرائيل ضمًا وفرضًا للسيادة على هذه المناطق، لكن العالم لا يعترف بهذه الخطوة.

وأشار بنفستني، وفقاً لتقرير نشرته صحيفة «ذي ماركر» الأسبوع الماضي، إلى أن مساحة منطقة نفوذ بلدية القدس هي ضعفا مساحة باريس. وقال إنه «من أجل التحدث عن القدرة الكافية لمدينة ينبغي أن تكون لها دالة حضرية، ولا يوجد للقدس دلالة كهذه. إذ يدور الحديث عن جزر متناثرة، ونسيج مكون من كراهية، ولا يوجد أي احتمال لأن ينجح. وهناك مجموعة عزلت نفسها طواعية، وهم الحريديم، والثائية، العرب، معزولة كعقاب. وفي جميع الأحوال، كلتا المجموعتين ليستا مندمجتين مع باقي أجزاء المدينة، بل إن دعم القسم الشرقي من المدينة، الذي يبلغ حجمه مئات ملايين الشواكل، وغايتها الحفاظ على السيطرة عليها، يحدث ضغطاً اقتصادياً كبيراً جداً».

وأضاف بنفستني أن «الذي اتخذ القرارات بأن تمتد حدود القدس على ١٢٥ كيلومتراً مربعاً علم أنه يخلق وحشاً حضرياً، ووضعا مستحيلًا. لكن بداهة أن الثمن مُجذ في مقابل الأفضلية السياسية والأيدولوجية للقدس الموحدة إلى أبد الأبدين. والوضع اليوم هو أن حوالي ٤٠٪ من السكان يكفرون بشرعية الحكم، وهذه مدينة من دون إجماع، ومدينة كهذه لا يمكنها أن تؤدي مهامها».

وشدد الناشط الاجتماعي وعضو مجلس بلدية القدس سابقاً، المحامي غلعاد برنياع، على أن «المدينة تفتحت، القدس ليست موحدة ولا حتى في غربي المدينة، توجد مشاكل بين الحريديم والعلمانيين، وبين الأشكناز والسفارديم (اليهود الشرقيين)، وينظر فيها أحياء فقير. إنها مؤلمة من مجموعة مجتمعات، ربما توجد أمور تدعو إلى التساؤل مثل القطر الخفيف أو حديقة الحيوانات التوراتية، وترى هناك جميع المجتمعات، لكن هذا استثنائي، وعدا ذلك لا يوجد اندماج بين المجتمعات وأنها يوجد فصل بينها».

وأوضح برنياع أن «هذه مدينة لها تاريخ وتعميقات كبيرة جداً. لا يمكن القول إن هذه مدينة طبيعية. هي ليست كذلك، لكن المشكلة هي أنه في معظم الحالات لا يفكر السياسيون، على المستوى القومي أو اليلدي، كيف يتحورن هذا الأمر وكيف يبدؤون خطوات صحية من أجل تعزيز المدينة، وإنما هم منشغلون بإثارة النفوس مثل مسيرة الأعلام (الإسرائيلية) التي تجري في يوم العبرة (ذكرى احتلال المدينة) خلال السنوات الأخيرة، وينظر إليها الفلسطينيون على أنها طعنة في العين».

ويرى خبراء إسرائيليون في الجغرافيا والتخطيط البلدي أن التخطيط في القدس لا ينطلم في اعتبارات التطوير الحضري الطبيعي، وإنما من اعتبارات سياسية في مركزها الحفاظ على أغلبية يهودية، وكانت المعادلة السائدة أن يكون ٧٠٪ من سكان القدس يهوداً و٣٠٪ عرباً، لكن الإحصائيات الرسمية، التي نشرها «معهد القدس لدراسة إسرائيل» في العام ٢٠١٥، تفيد بأن عدد سكان في شطري القدس يبلغ ٨٦٥ ألف نسمة، ويشكل اليهود نسبة ٦٣٪ والعرب الفلسطينيون ٣٧٪.

هجرة اليهود من القدس

قال المحاضر في قسم الجغرافيا في الجامعة العبرية في القدس، البروفسور عيران فايتسون، إن مفهوم التخطيط في القدس كان سياسياً طوال السنين الماضية، يفضيهم حجم السكان العرب، وبموجب ذلك حدداو الغاية للسكان اليهود. لقد أقاموا أحياء (مستوطنات) علاقة، بسفات زئيف وغيلو هما ضاحيتان علاقتان وبعيدتان عن التواصل الجغرافي الحضري، وبدلا من إقامة مناطق تشفير تزيد دخل البلدية من الضرائب، أقاموا مساكن، وهذه أمور تضر بأقتصاد المدينة.

وللمقارنة، تخطيط المعطيات بأن دخل بلدية تل أبيب من الضرائب البلدية يبلغ ٢٫٩ مليار شيكل سنوياً، بينما دخل بلدية القدس من هذه الضرائب يبلغ ١٫٩ مليار شيكل، علماً أن عدد سكانها قرابة ضعفي عدد سكان تل أبيب، وهذا الفرق الكبير

تابع من الإعفاءات في هذه الضرائب التي تمنح للسكان في القدس بسبب حجم الفقر الكبير. ويزيد دخل بلدية تل أبيب من الضرائب على الأماكن التجارية بمبلغ ١٫١ مليار شيكل عن دخل بلدية القدس من هذا النوع من الضرائب. وحصلت بلدية القدس على دعم حكومي بمبلغ ١٫٨ مليار شيكل في العام ٢٠١٥، وشكل ٣٧٪ من ميزانية البلدية، بينما حصلت بلدية تل أبيب على ٦٨٠ مليون شيكل، شكلت ١٦٪ من ميزانية البلدية. ويعمل ٤٠٪ من المستخدمين في المدينة في المؤسسات الحكومية، مثل التربية والتعليم والصحة، و٤٪ فقط يعملون في مجال الهايتك. وأحد أبرز أسباب هجرة اليهود من القدس، وخاصة العلمانيين، تتعلق بالعمل. ووفقاً لبحث أجري في «معهد القدس لدراسة إسرائيل»، فإن ٢٠٪ من اليهود العلمانيين الذين هاجروا من القدس أشاروا إلى مشكلة التشفير على أنها سبب مغادرتهم. ووجد هذا البحث أن ٥٤٪ من المهاجرين من القدس هم يهود علمانيون، و٢٢٪ هم يهود متدينون و٢٣٪ حريديم، وتبين أن ٦١٪ من هؤلاء المهاجرين يحملون لقباً جامعياً. ويغادر المدينة سنوياً ما بين ٧ إلى ٨ آلاف يهودي، إذ يهاجر إليها نحو ١٠ آلاف ويغادرها ١٨ ألفاً ينتقلون لسكن في مناطق أخرى، إلى المستوطنات القريبة مثل «موديعين» و«عالية أدوميم».

لكن السبب المركزي الذي يدفع اليهود إلى الهجرة من القدس هو السكن. وقال ٤٧٪ من المشاركين في استطلاع شمله البحث إن موضوع السكن هو السبب الأول لمغادرتهم، وتبرز هذه المشكلة لدى الحريديم (٧٨٪) والمتدينين اليهود (٦٠٪)، بينما تنخفض هذه النسبة إلى ٢٨٪ لدى اليهود العلمانيين.

أما السبب المركزي للهجرة إلى القدس فهو التعليم، وقال ٢٩٪ إنهم انتقلوا للسكن في القدس من أجل الدراسات العليا، وتضع بلدية القدس مخططات وتمنح مخفرات من أجل بقاء هؤلاء الطلاب الجامعيين في المدينة بعد إنهاء دراستهم.

رغم ذلك، يقول الباحث في «معهد القدس لدراسة إسرائيل»، الدكتور يائير أساف - شبيران «القدس تواجه مشكلة في بلورة أساس اقتصادي صلب وتزويد مستوى خدمات لسكانها الذين يزيد عددهم عن ٨٠٠ ألف. فعلى مدار السنين بنوا أحياء (مستوطنات) معزولة عن المدينة، وربما تكون أسعارها متدنية نسبياً، لكن جودة الحياة فيها ليست مرتفعة والوصول إليها ينطوي على إشكالية».

وأضاف أساف - شبيران «المعطيات الاقتصادية المتوسطة لا تعكس ما يحدث في الأطراف، من جهة، يسكن في القدس أثرياء، ومن الجهة الأخرى توجد فيها مجموعات سكانية تعيش في فقر مدقع، وثمة أمور لا يتم الالتفات إليها، مثل حجم التجارة، أسعار السكن المرتفعة، وبين أسباب ذلك شراء أجناب لبيوت، وهذا يعني أنه يوجد طلب».

الفلسطينيون يغادرون أحياءهم

الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في القدس صعب جداً، ووفقاً لمعطيات إسرائيلية رسمية، يعيش ٧٩٪ منهم تحت خط الفقر. لكن هذا الوضع أخذ بالتغير في السنوات العشر الأخيرة، مع بدء تحولات تظهر اندماج الفلسطينيين في اقتصاد القدس.

وقال الباحث في «معهد القدس لدراسة إسرائيل»، ميريك شطيرن، إن «٥٠٪ تقريبا من العاملين من القدس الشرقية يعملون في غربي المدينة، ولا يعمل جميعهم في الأعمال الشاقة، وإنما يوجد دخول للسكان الفلسطينيين إلى مهنة أكثر تقدما، وحتتاج إلى تعليم ثانوي وأكاديمي. والاندماج الاقتصادي في المرافق الإسرائيلية أصبح يعتبر مشروعا أكثر من الماضي بين العرب، لأنه يسمح بصمود اقتصادي. ويتعلم قرابة ١٥٠٠ طالب جامعي من القدس الشرقية في مؤسسات في غرب المدينة. وهؤلاء الأشخاص، وبعضهم على الأقل، سيتم استيعابهم لاحقا في سوق العمل الإسرائيلي. وهذا أمر لم يكن موجودا في الماضي».

في موازاة ذلك، وبسبب الضائقة السكانية في الأحياء والبلدات الفلسطينية في القدس المحتلة، التي سببتها السياسات الإسرائيلية، ينتقل عرب من هذه الأحياء والبلدات إلى السكن في مستوطنات، وخصوصا التلة الفرنسية و«بسفات زئيف»، رغم أن غالبية العرب الذين ينتقلون إلى السكن في التلة الفرنسية هم بغالبيتهم من المواطنين العرب في إسرائيل الذين انتقلوا من شمال البلاد إلى القدس من أجل الدراسة الجامعية وبقوا في المدينة.

وقال شطيرن إن «من يمكنه السماح لنفسه بذلك ينتقل إلى الأحياء اليهودية في القدس الشرقية، وهذا مريح للفلسطينيين. ويبدون أن تقسيم القدس مستحيل، بالإمكان المحاولة، لكن تمرير الحدود بشكل ملتب هو أمر صعب وغير مريح وسيمس بالنسيج البلدي، وبهذا المفهوم، تم تحقيق الهدف، لكن صبغة المدينة بدأت تتغير. والقدس بدأت تبدو شبيهة بنموذج مدينة مختلطة في إسرائيل، وفي تقديري أن هذا الاتجاه سيعزز في السنوات القريبة المقبلة».



أفراد شرطة الاحتلال قرب جثمان شهيد فلسطيني عقب عملية طعن في سوتسنة «بركان»

«معتقلو الفيسبوك»: منظومة إسرائيلية لتجريم فلسطينيين استناداً لمنشورات في المواقع الاجتماعية!

بين ٥٩٤ ملف تحقيق فتحته الشرطة الإسرائيلية، بين أيلول ٢٠١٥ ونهاية العام ٢٠١٦، كان جميع المشتبهين عربا. وبحسب معطيات الشرطة الإسرائيلية فإن لوائح الاتهام التي قدمت ضد عرب كانت ثلاثة أضعاف لوائح الاتهام التي قدمت ضد مشتبهين يهود.

وتعمل في إسرائيل شركة «البعد الخامس»، التي تطور برامج الكترونية تقوم بمعالجة معلومات في الانترنت وتوقع أن شخصا ما ينوي تنفيذ فعل ما، وتتسوق هذه البرامج لأجهزة الأمن في إسرائيل والعالم، وهناك شركة «بلانتير» الأميركية التي تعمل في هذا المجال أيضا ولديها مكاتب في تل أبيب، وجرى تعيين رئيس اركان الجيش الإسرائيلي السابق، بيني غانتس، رئيسا لمجلس إدارة شركة «البعد الخامس». كما جرى تعيين نائب رئيس الموساد السابق، رامي بن باراك، رئيسا لهذه الشركة.

وأقر وزير المواصلات ووزير شؤون الاستخبارات الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، بأن ثمة إمكانية أن قسما من الفلسطينيين، الذين اعتقلوا بعد وصفهم بمنفذي عمليات محتلمين، لم يخطوا أحد هذه الأبحاث إن صيغة سابقة استخدمتها شرطة شيكاغو لم تخفض حالات إطلاق النار في المدينة. وأشار بحث آخر إلى عدم وجود أدلة إحصائية على تراجع معدلات الجريمة بعد بدء استخدام هذه الأجهزة.

وأشارت منظمات حقوق إنسان وخبراء قانون إلى مخاطر محتملة مرتبطة باستخدام أجهزة التوقع الشرطية، وأول هذه المخاطر المس الواضح بالحق في الخصوصية. والأمر الثاني هو التخوف من أن أجهزة التوقع الشرطية ستؤدي إلى المبالغة في فرض القانون تجاه مجموعات ملاحقة، ولفت منتقدون لهذه الأساليب إلى أنه بغياب الشفافية حيال نشاط هذه الأجهزة، لن يكون بالإمكان رصد حجم الانحياز ضد المجموعات المستهدفة.

وقال المحامي في جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، أوري سايح، أن الإشكالية في استخدام أجهزة توقع عمليات تكمن في غياب اشتباه المعقول من أجل الشروع في تحقيق، وأشار في الوقت نفسه إلى أن بالإمكان بلورة ملاحج يهود نفذوا اعتداءات ضد العرب. «على ما يبدو أنه يعتمر قلنسوة، من سكان القدس أو البؤزر الاستيطانية العشوائية في غوش عصيون ومعجب بصفحات الظل (مفني راب يميني متطرف) وليهافا (منظمة يمينية متطرفة) في فيسبوك، وبالإمكان الدخول إلى صفحات فيسبوك لأشخاص ملاحقين بهذه الأجهزة، والاعتماد على مشتبهين يركابت جرائم كراهية البدء في تقديم لوائح اتهام جراء التحريض. وهذا يناقض ما نتوقعه من جهاز إنفاذ القانون. لكن من أجل الشروع في تحقيق نحن نبحث عن اشتباه معقول وعن اتهام».

وقال المحاضر في قسم الفلسفة في الجامعة العبرية في القدس، البروفسور موشيه هلبرطل، إنه «بموجب مبدأ البراءة، فإنه من الناحية الأخلاقية يفضل عدم معاقبة أشخاص ارتكبو جريمة على الخط وعدم معاقبة شخص بريء، وثمة سؤال هام ومرتبئ بالمناطق (المحتلة) وهو ما إذا تمتح الحماية المتوفرة للمواطنين للأشخاص الذين يعيشون تحت حكمها في المناطق من المقاومة التعسفية المحتملة من جانب الحكم الذي يمس بحقوقهم؟ والمفهوم المائل خلف فكرة قرينة البراءة هو رفض أية إمكانية لتجريم إحصائي».

وأوضح هلبرطل أن التجريم الإحصائي يعني «تراكما إحصائيا بأن الأشخاص الذين ينشرون منشورات كعده في فيسبوك سينفذون عمليات وعلى هذا الأساس أقوم باعتقالهم احتياطيا. وهذا الأمر يفتح ثغرة رادعة جدا ودخولا إلى عوالم معرفة، إحصائية وديموغرافية بالأساس، ودخول الكثير من أشكال الاستخدام المشوه للمعرفة التقنية والاجتماعية - التكنولوجية إلى مصطلح التجريم، وانت تخفي عمليا مكانة الموضوعية، والفردية تصبح «عينة» لمجموعته» السكانية.

تركيب ملاحج مشتركة لفلسطينيين اعتبروا انهم «منفذو عمليات محتلمون». وفي البداية جرى تشكيل ثلاثة أو أربعة ملاحج كهذه، استنادا إلى هوية منفذي العمليات في بداية الهبة، وشملت السن ومكان السكن وتحليلا لشخصياتهم ومميزاتهم، بموجب المعلومات التي كانت بحوزة الجيش، الذي استند إلى نشر في الشبكات الاجتماعية ومعلومات استخبارية من مصادر أخرى.

وقدرت أجهزة الأمن الإسرائيلية، استنادا إلى الملاحج التي جرى تركيبها، أن معظم منفذي العمليات المحتملين هم شبان تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما، وأن قرابة ٤٠٪ منهم يعانون من مصاعب في حياتهم الشخصية وقسم منهم يسعون على ما يبدو إلى الاستشهاد من خلال تنفيذ عملية، واعتبر الضباط الإسرائيليون أن المشاكل الشخصية، مثل توترات عائلية والزواج بالإكراه، هي دوافع قوية لتنفيذ عملية، خاصة بين النساء. وصدت أجهزة الأمن الإسرائيلية عددا من القرى الفلسطينية في الضفة وبلدات في القدس على أنها أماكن سيخرج منها قرابة نصف منفذي العمليات المحتملين. وقال ضابط الاستخبارات إنه عقدت «جلسات إدارة مخاطر» يومية تقريبا من أجل اتخاذ قرارات بشأن كيفية التعامل مع فلسطينيين تم رصدهم على أنهم «منفذو عمليات محتلمون».

ترجمة خاطئة وتجريبية

كتب محلل الشؤون العربية في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، ايهود يعري، في مجلة «The American Interest» الأميركية، في كانون الثاني الماضي، أن أذرع الأمن الإسرائيلية بذلت جهودا كبيرة من أجل اختراق تطبيقات الرسائل الخليوية من أجل توسيع عمليات جمع المعلومات، وقال ضابط الاستخبارات المذكور أعلاه إن «الأفراد يغيرون الطريقة التي يتواصلون فيها كل أسبوع ولذلك علينا أن نتوسع كثيرا في الطريقة التي نجمع المعطيات بواسطتها».

وأشار يعري إلى أن أذرع الأمن الإسرائيلية تعمل من أجل إزالة «مضامين تحرض على العنف» في الانترنت، وكتب أن مجمل العمليات التي تنفذها أذرع الأمن في هذا السياق شكلت تغييرا كبيرا في أساليب الشباك، وفي أعقاب ذلك أصبح ثلث العاملين في هذا الجهاز يتحتمن إلى اللواء التكنولوجي، ووفقا للإيجاز الذي قدمه ضابط الاستخبارات للصحافيين، في تموز الماضي، فإن هذه الممارسات لا تطبق من أجل ملاحقة نشاط البعین المتطرف الإسرائيلييين الذين ينفذون عمليات ضد الفلسطينيين.

وقدمت النيابة العسكرية الإسرائيلية ١٧٠ لائحة اتهام ضد فلسطينيين، منذ اندلاع الهبة الفلسطينية وحتى نهاية العام الماضي، وقبع معظم الشبان الفلسطينيين الذين اعتقلوا بشبهة «التحريض» عبر «فيسبوك» مدة ١٨ شهرا في السجن، وهناك ٦٠ حالة أخرى مرتبطة بالشبكات الاجتماعية، جرى تقديم لوائح اتهام فيها ضد فلسطينيين إلى محاكم مدنية إسرائيلية.

وبحسب مذكرة قدمها الشباك إلى المحكمة العسكرية في سجن عوفر، في شباط ٢٠١٦، فإن ٧٠٪ من منفذي العمليات خلال الهبة الفلسطينية الذين لديهم حساب «فيسبوك»، استخدموا عبارات «غير مالوفة ومطرفة»، وبين المنشورات التي قدمت إلى المحاكم العسكرية على أنها دليل على نية قتلى في ١٧-٨ من عمره من الخليل، ما كتبه في صفحته أن «وصيتي هي أنه إذا لم أعد فسالتقي معكم في الجنة»، أو منشورات ذكر فيها المسجد الأقصى أو مقاومة الاحتلال.

لكن الباحث في اللغة العربية، الدكتور يونتان مندل، من معهد «فان لير» في القدس، رأى أنه «في حالات كثيرة تجري ترجمة تجريبية وغير موثوقة للسياق السياسي واللغوي لما كتب، على سبيل المثال، الدعوة لانتفاضة بحسب المفهوم الإسرائيلي هي دعوة إلى العنف، لكن عندما يقولون بالعربية «دعو إلى انتفاضة»، فإن المعنى هو مقاومة العنف الموجه نحوهم، ولذلك فإنه يوجد هنا عمق أكبر، كذلك فإن الخروج بمظاهرة هو انتفاضة، والمقاومة غير العنيفة هي انتفاضة، وعلى غرار ذلك، عندما يستخدم الفلسطينيون كلمة «شهيد» فإنهم يقصدون مصطلح «الضحية»، كما أن من يتوفى عند حاجز عسكري هو شهيد، والأولاد الذين يموتون جراء قصف هم شهداء».

إشكالية أجهزة توقع العمليات

قال تقرير صادر عن صندوق «بيرل كتسنلسون» الإسرائيلي إنه تم نشر ١٧٦ ألف دعوة إلى العنف عبر شبكات التواصل الاجتماعي، منذ حزيران ٢٠١٥، وحتى أيار ٢٠١٦، وأن نصف هذه المنشورات كانت بالعبرية والنصف الآخر بالعربية، لكن

تقرير مراقب الدولة الإسرائيلية حول "الصدوق القومي الإسرائيلي":

الفصل المحجوب خرج إلى النور مليئاً بعلامات السؤال حول صفقات تحويل الأراضي!

وعلى الرغم من الإتفاقيات المبرمة بين الدولة والصدوق عام ١٩٩١ والتي أقرت أن قيمة الأراضي المنقولة للصدوق يحددها المضمن الحكومي الرئيسي، أو مضمون (مديرية أراضي إسرائيل)، فقد بين تقرير المراقب بأنه لم يتم العمل وفقاً لهذه الاتفاقية. لم يتم الاهتمام بأن يقوم المضمن الحكومي الرئيسي أو من يخول من قبله بتحديد قيمة الأراضي التي نقلت من الدولة إلى الصدوق القومي. من غير الواضح كيف يتفق الأمران، بين ما نص عليه الاتفاق وما تم العمل به، وإلى هذا يضاف موضوع وجوب الحصول على تصريح لجنة المالية البرلمانية قبل نقل أي أراضي إلى الصدوق (القانون واضح هنا ويقول إن نقل الأراضي يتم «إذا فقط إذا تم تلقي تصريح»).

دخل الطرفان جدالات حول هذا البند الفرعي وذلك البند الفرعي في هذه الاتفاقية أو تلك الاتفاقية لكن الصورة التي ظلت فارقة وقائمة معاً هي أن هناك مساحة واسعة جداً من عدم الوضوح، والتي ربما يقرها قارئ نقدي لا يتسم بالثقة المفرطة في كل ما يتعلق بالإدارة الرسمية وشبه الرسمية لموضوع الأراضي في دولة إسرائيل، على أن هناك استخداماً سياسياً يجري لاتفاقيات متعلقة بالأراضي، وهو فعلاً ما طرحه عدد من المراقبين وعدد من التحقيقات الصحافية. مثلاً: هل تم نقل أرض من تلك المساحات المحيطة بقرى عربية، من ملكية الدولة إلى «الصدوق القومي» لمنع توسع القرى بزيادة أنه لا يمكن تحويل أراضي «الصدوق» لها لأنها خلافاً لأراضي الدولة العامة، هذا ليس اتهاماً افتراضياً بل يرتبط بموقع الأراضي التي تم تحويلها من الدولة إلى «الصدوق» - الجليل! حيث أكبر تجمع للعرب الفلسطينيين في مناطق ٤٨.

يستدل من التقرير أن الـ ٥٠ ألف دونم لم تكف إدارة «الصدوق»، ففي رسالة في شباط ٢٠٠٣ طلب رئيس الصدوق في حينه من رئيس الحكومة آنذاك (وكان أريئيل شارون) أن تقوم الدولة بتحويل أراض إضافية إلى الصدوق، وقد سؤو الصدوق هذا الطلب بأن مسألة الحسابات والمصاريف «يصعب حصرها»، فإذا كان اقتراح الصدوق الذي لا يعرف حدوداً للجنس؛ لقد طلب أن يتم نقل ٣٥ ألف دونم إضافي إليه، منوهاً إلى أن المنطقة الملازمة لهذا التحويل هي منطقة الجليل بالذات، ومن يعرف سياسة الأرض في إسرائيل سيدرك أن هذه «العين المفتوحة» و«الشفافية المتوحدة» على الجليل دون غيره لا يمكن أن تكون عفوية...

ما هو تفصيل الصفقات بين الطرفين؟ وأية مواقع استهدفت؟

بالمناسبة، لم يكن مستغرباً الجواب الذي قدمته وزارة العدل لمراقب الدولة في تشرين الثاني ٢٠١٥ بشأن مدى ملاءمة وسيلة نقل أراض من الدولة إلى «الصدوق» لغرض تسديد حسابات عاقلة ومتعلقة بتطوير الأراضي. فهذه الوزارة تقودها الوزيرة أيليت شاكيد من حزب الاستيطان الرئيسي «البيت اليهودي» ومن جهتها «إن ما ورد في مسودة التقرير بخصوص استخدام الأراضي كوسيلة دفع هو أمر مقبول علينا تماماً خصوصاً في ضوء الأوامر القانونية وقرارات المحاكم بهذا الشأن على مدى سنين». ففي وزارة يقودها حزب يتخفن ابتداءً كل الاساليب للسيطرة على أكثر ما يمكن من أرض يصبح هذا الرد بمثابة المتوقع الوحيد...

هذا الفصل الذي خرج إلى النور والنشر ما زال يحمل مجاهيل معادلة معقدة، ما هو تفصيل الصفقات بين الطرفين؟ أية مواقع استهدفت - نحن نعلم أنها في الجليل - ولماذا؟ ما هي المعايير؟ وإلى أية درجة كانت درجة التنسيق بين الطرفين في تحديد المواقع التي استهدفتها الصفقات، ومن الذي تضرر؟ هذا من نوع الملفات الذي لا يتكشف مرة واحدة، ويبدو أن هذه ليست آخر حلقاته، يجب انتظار نشر المناقصات المصنفة لتحديد المواقع التي «سخت» فيها الدولة بالأرض على الصدوق. وهذا أيضاً هو دور مؤسسات فلسطينية ذات صلة ودور سياسيين فلسطينيين في السلطة التشريعية الإسرائيلية...

وبين مصاريف الصدوق المتعلقة بتطوير «أراضي» نفسه، وهكذا، وسط هذه الفوضى (المفتعلة ربما، أو الناجمة عن التباس مرغوب فيه) والممتدة على مر السنوات الماضية منذ توقيع أولى الاتفاقيات، تم نقل نحو ٥٠ ألف دونم من الدولة إلى الصدوق، ولكن من دون الحصول على أي تصريح متعلق بطرق تسديد الحسابات وقيمة الأراضي التي انتقلت «بجزء قلم» من الدولة إلى «الصدوق». وهكذا نشأ عملياً هامش رمادي بل قائم واسع جداً فيما يخص ليس نقل ملكية أو حيازة الأراضي بحسب، بل التلاعب بهذا الأمر. فكما ورد في التقرير: يكتنف عدم الوضوح قيمة الأراضي، وحجم الحسابات المتبادلة، والرقابة التي يفترض أن تكون في هذا المضمار (من السلطة التشريعية على تلك التنفيذية).

صورة العيب متمثلة في أن هناك نحو عشرة مليارات شيكل وأراض بعشرات ألوف الدونمات التي ليس واضحاً من الذي يجب أن يعوض الميزانيات الرسمية بقيمتها، مع الإشارة والتوضيح والتذكير بأنه وفقاً لقانون دولة إسرائيل اليهودية - الديمقراطية فهذه الأموال هي أموال عامة، أموال مواطنين ومسحوبة من جيوبهم، لا بل إنه في الحالة الإسرائيلية خصوصاً التي تحرف فيها الأرض على أنها «بملكية القومية اليهودية» تسود فوضى عارمة فيما يتعلق بممتلكات وعقارات هذه القومية!

طريقة عجيبة لإدارة حسابات رسمية بين جهتين رسميتين

بين الحلول التي يقترحها مراقب الدولة: «وضع ملف بمعطيات دقيقة تحتوي على مبالغ الصفقات المختلفة التي تمت بين الدولة والصدوق فيما يخص الأراضي، ويجب على الدولة أن تفحص ما إذا كان يجب أصلاً استخدام الأراضي كوسيلة أو عملة دفع بشكل عام وبهذا المدى الواسع جداً بشكل خاص. وفيما يتعلق بالحسابات بين الدولة والصدوق يجب الأخذ باعتبار مبلغ الصفقات التي تمت والتي نقلت الأراضي في إطارها إلى حيازة ذلك الصدوق». ضمن الصراع والصدام بين الطرفين- يقول تقرير المراقب- زعم «الصدوق القومي الإسرائيلي»: أن «مقولة أن الدولة لا تعرف إن كانت هي المدينة للصدوق، أو أن الصدوق هو المدين للدولة هي مقولة مخطوءة بالمطلق، فلا يوجد أي شك بأن دولة إسرائيل هي المدينة للصدوق القومي، وبمبالغ ضخمة تغد بمليارات الشواكل». لكن المراقب يقول إن هذا الادعاء الذي يسوقه «الصدوق» يؤكد على «الادارة ويؤكد الحاجة في تنظيم الحسابات بينها.

التقرير يتناول بشكل موسع مسألة الطريقة العجيبة لإدارة حسابات رسمية بين جهتين رسميتين وموضوعها المتجسد بأملك عامة جرى التعامل معها وكأنها مزرعة خاصة، فلم يتم الحصول على أي إذن أو أي تحويل بنقلها واستخدامها وتحديد أو تقدير قيمتها الفعلية، فالتقرير يقول إن التقديرات المختلفة بشأن الدين قيد البحث لا يستند إلى أية تسجيلات موثقة كتابياً بل يقوم على تقسيم مجمل مصروفات «الصدوق القومي» على تطوير كل الأراضي منذ العام ١٩٩١ وحتى العام ٢٠١٣. الصدوق ادعى أن المصاريف التي تتحدث عنها الدولة أقل من المصاريف التي تكلفها الصدوق بشكل حقيقي، لكن تقرير المراقب يقول بشكل واضح أنه حتى تموز ٢٠١٦ وهو موعد انتهاء الرقابة التي أجراها وبعد ٢٥ سنة على توقيع الاتفاقية الثانية، لم تقم الدولة طيلة تلك الفترة بالتوجه إلى الصدوق ولو لتلقي معلومات حول المصاريف التي ستكلفتها مقابل تطوير أراضيها؛ وعلى أثر الاخفاقات المذكورة لكل من الصدوق والدولة نشأ دين غير معروف الحجم ويقتاس بالمليارات، وهو أمر «يظهر إليه مكتب مراقب الدولة بخطورة كبيرة»، كما كتب.

تساؤلات ليست افتراضية تماماً متعلقة بموقع الصفقات!

نقطة ثانية تثير العديد من علامات السؤال هي التالية:

كتب هشام نفاع:

استكمالاً لما سبق نشره هنا، حين حجب مراقب الدولة في إسرائيل فصلاً هاماً من تقرير له تناول «الصدوق القومي الإسرائيلي» مطلع العام، يتناول هذا المقال التفاصيل التي تسمح بكشفها من الفصل المحجوب، والذي عرض على موقع «المراقب» مؤخرًا تحت عنوان: «الإدارة المالية لنشاطات تطوير الصدوق القومي الأراضي التي تملكها الدولة»، وهو يحذر ابتداءً بسطوره الأولى من أن كلا من الدولة و«الصدوق» يذعان بأن ليس بحورتها معلومات موثوقة حول حجم مصاريف «الصدوق» مقابل تطوير أراض تملكها الدولة. ويأتي هذا في سياق صفقة أو مقايضة مستهجنة، إذ أن المؤسسة المسماة «الدولة» دفعت للمؤسسة المسماة «الصدوق القومي الإسرائيلي» مقابل «عمليات تطوير نفذتها الأخيرة لأراض تملكها الأولى، بغلطة الأرض»!

يكتب المراقب في مقدمته بأن هذا الفصل عملياً هو فصل مكمل لما سبق نشره بتاريخ ١٨ كانون الثاني ٢٠١٧، وهو يتضمن معلومات متعلقة بإدارة الحسابات المالية العالقة بين الدولة وبين «الصدوق»، وفقاً لاتفاقيات بين الطرفين تعود أولها للعام ١٩٩١ والثانية لثلاثة عقود لاحقاً. خلال إعداد تقرير المراقب، قدم «الصدوق» في كانون الأول ٢٠١٦ طلباً للجنة الفرعية التابعة للجنة مراقبة الدولة في الكنيست بفرض السرية على هذا القسم من التقرير، وفقاً للبلد ٧١٧ من قانون مراقب الدولة، لاحقاً، وبعد مرور شهرين على اجتماعات تلك اللجنة الفرعية قررت بتاريخ ١٤ آذار ٢٠١٧ نشر هذا الفصل.

يملك الصدوق القومي نحو ٢٥ مليون دونم والتي تشكل معاً ١٢٪ من مساحة الأرض في دولة إسرائيل. وفقاً لاتفاقية مبرمة بين الحكومة وبين الصدوق عام ١٩٦٦ أقيم في «الصدوق» ما يسمى «مديرية تطوير الأراضي»، وهي وفقاً لتعريفها «تعمل في مجال التطوير والتأهيل والتجريح لكل أراضي الدولة»، ويفترض وفقاً للاتفاقية أن يمولى الصدوق ذلك «التطوير» من ميزانيته، ويعددها يتلقى مردوداً مالياً من الدولة. ومع تراكم الديون وقعت الدولة و«الصدوق» في العام ١٩٩١ اتفاقية جديدة، تتم بموجبها «إعادة الأموال من الدولة للصدوق مقابل تطوير أراضي الدولة»، بواسطة نقل أراض من حيازة الدولة إلى حيازة «الصدوق القومي الإسرائيلي».

فوضى عارمة في ممتلكات وعقارات «القومية»

بعد هذه الاتفاقية الجديدة حذلت الدولة إلى الصدوق في الفترة ما بين بين أيلول ١٩٩١ ونيسان ١٩٩٢ أراضي بمساحة ٥١ ألف دونم، وفي منطقة الجليل تحديداً؛ وخلافاً لما ينص عليه «قانون أراضي إسرائيل» فإن وزارة المالية لم تتوجه إلى لجنة المالية البرلمانية لغرض تلقي تصريح يخولها تنفيذ نقل الأراضي المذكور، أي أن الحكومة تجاوزت البرلمان (والقانون) ونفذت سياستها بانفرادية لا يسمح بها القانون، وهنا يحذر مراقب الدولة من وجود أخطاء وإخفاقات وفشل من جهتي الدولة و«الصدوق»! فقد قدر الأخير في آب ٢٠١٤ أن الدولة مدينة له بمبلغ ١٠ مليار شيكل. ولكن الدولة أعلنت في نفس الوقت أنه ليست لديها أية معلومات موثوقة حول قيمة الأراضي التي حولتها إلى الصدوق (والتي ينوّه المراقب إلى أن قيمتها تقدر بمليارات الشواكل).

نتيجة لكل ذلك نشأ وضع عبثي تدعي فيه الدولة أنها لا تعرف إن كانت مدينة بأموال للصدوق، ويذعي الصدوق العكس، وبين هذا وذاك مليارات الشواكل «ضائعة». منذ توقيع الاتفاقية الأولى عام ١٩٦٦ وحتى سنوات التسعينيات لم يتم إجراء «جرد حسابات» بين الدولة و«الصدوق». مقابل مصاريف «الصدوق» لتمويل «أعمال التطوير» التي نفذتها «مديرية تطوير الأراضي» في أرض بحيازة الدولة. (ولذلك تم إبرام الاتفاقية الجديد المشار إليها عام ١٩٩١)، لكن تبين أنه لم يكن هناك أي تمييز بين حسابات الصدوق المتعلق بتطوير الأراضي بحيازة الدولة

لمواجهة رفض حكومة إسرائيل الاستجابة: حملة لأجل إصلاحات في حقوق التمريض ستحدد مستقبل المسنين ومصيرهم!

الصحة المجانية المشمولة في «سلة الصحة»، وهي تعريف للخدمات والعلاجات التي تقدم نسباً مختلفة من التمويل الحكومي، أي أموال الميزانيات المأخوذة أيضاً من دافعي الضرائب. وكنت جمعية حقوق المواطنين قد أشارت في حينه إلى أن المحتاج لخدمة التمريض يضطر إلى التعامل مع عدة أجهزة مختلفة منها: وزارة الصحة، صناديق المرضى، مؤسسة التأمين الوطني ووزارة الرفاه الاجتماعي- إذ كان كل واحد منهم يمنح تغطية جزئية للعلاجات والرعاية المتواصلة.

وكالعديد من القضايا، ينسب هذا القصور إلى «نظام بيروقراطي معقد»، حيث لم يكن يعرف الكثير من بين المحتاجين للخدمة ما هي حقوقهم ولمن عليهم التوجه، وغالبهم أصيبوا بالياس من المحاولات المتكررة، ومن لا يوجد لديه خيار يتوجه للسلطات ويجد نفسه يتنقل بين مكاتب حكومية مختلفة وفي بعض الأحيان يتوفى طالب الخدمة قبل الحصول على جواب. والمتضررون على نحو خاص من هذا الوضع ينتمون للطبقة الوسطى، حيث أن متوسط دخل المسن وعائلته لا يتجاوز اختبارات الدخل وبالتالي يتكبد مصاريف هائلة تصل إلى ١٥-١٠ ألف شيكل في الشهر، أما بنات وأبناء الطبقات الأفقر، فلا يستطيعون تكبد تكاليف العلاجات والرعاية الخاصة ويتوجهون للمستشفيات رغماً عنهم.

وكانت لجنة الوزراء ذات الصلة قررت في شباط ٢٠١١ شمل خدمات العناية التمريضية في سلة الصحة المذكورة، وهو ما اتنى عليه تحالف نشط في حينه بإسم «التحالف لشمل خدمات التمريض في سلة الصحة»، وأكد على أن الخطوة تنطوي «على مساعدة كبيرة لعائلات المرضى والتي ستقلص الحاجة للتأمينات الخاصة باهظة الثمن».

وأكد «أن خدمة التمريض يجب أن تكون جزءاً أساسياً من سلة الصحة، ويجب أن تكون بمثابة يد كل مواطن. المصادقة على القانون تعتبر تخفيفاً كبيراً على آلاف العائلات التي تدفع آلاف الشواكل في الشهر لقاء خدمات التمريض الخاصة وتوفر ملايين الشواكل التي تصرف على تكاليف التأمينات الخاصة».

الحقوق الاجتماعية الضامنة للتمريض

الجمعية تشير كمرجعيات لحملتها الرابنة ونشاطاتها السابقة إلى عدد من النصوص القانونية التي تنص على حقوق اجتماعية وصحية مختلفة، ففي باب الحق في العيش الكريم تذكر بأنه لكل إنسان الحق في العيش ضمن شروط توفر لهم احتياجاتهم الأساسية على الأقل، وتمكن من العيش غير المهين. ينبع من حق العيش الكريم واجب الدولة بنشر شبكة ضمان اجتماعي تحت أرجل سكانها، بحيث تمكنهم من الحصول على الحد الأدنى من العيش الكريم.

كذلك تؤكد الحق في الصحة: لكل إنسان الحق في الحصول على خدمات صحية بمستوى لائق. فيجب ضمان خدمات صحية متاحة ومتساوية لعموم مواطني دولة إسرائيل وسكانها- الأثرياء والفقراء، والعرب واليهود، والمسنون والشباب، وسكان المركز كما سكان المناطق البعيدة عن المركز. وأخيراً، وربما الحق الأساس، هو الحق في الحياة وسلامة الجسد: يحق لجميع بني البشر الحصول على الحماية من إلحاق الضرر بحياتهم وأجسادهم، يتوجب على الدولة المحافظة على الأمن الشخصي للسكان في المناطق التي تقع تحت سيطرتها.

قائمة المطالب لأجل المسنين

تفضل الحملة قائمة بالمطالب لأجل حقوق التمريض للمسنين كالتالي: إعطاء كل مسن ومسنة، ممن يحتاجون إلى مساعدة في أداء المهام اليومية في بيوتهم، خدمات تفي باحتياجاتهم من ناحية عدد الساعات، وبصورة تتناسب مع قدراتهم الصحية. ضمان البقاء في مؤسسة رعاية لكل من يحتاج ذلك، كجزء من سلة الخدمات الصحية، وبدون اشتراط العلاج في المستشفى بدفع مبالغ باهظة من قبل العائلة.

إنشاء إطار جامع لكل الخدمات التمريضية وذلك بهدف التقليل من معاناة المسنين وعائلاتهم عند الحصول على حقوقهم. تحسين مكانة عمال الخدمات التمريضية ومهنة التمريض. وتختتم الجمعية: لقد وصلنا إلى مرحلة حاسمة في النضال، أن الأوان للتوجه للوزير كحلون لنقول له: لا يمكن إهمال ذوينا الذين يحتاجون إلى المساعدة، لا يمكن أن نغمض عيوننا في ظل الأزمة الراهنة التي يمكن أن تزداد حدة كلما ازداد سن هذه الفئة. نحن غير مستعدين للتنازل عن مطلبنا بتطبيق الإصلاحات في مجال الخدمات التمريضية. وخطابت الجمهور قائلة «أرسلوا رسالة للوزير كحلون، الحل في يدك».

«أنا احتاج ساعات إضافية من التمريض والقرار بيدك»- تحت هذا الشعار / الرسالة الموجهة إلى وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون، أطلقت جمعية حقوق المواطن، في العاشر من شهر أيار الجاري، حملة تسعى وفقاً لما نشرته «إلى المطالبة بتنفيذ الإصلاحات في الخدمات التمريضية». وقد بدأت الحملة بمطالبة وزير المالية بتنفيذ الإصلاحات التي كان يجب البت فيها منذ الشهر الماضي (نيسان ٢٠١٧).

تقدم الحملة للجمهور معلومات ومواد تشرح وضع الخدمات التمريضية والمساعدة المقدمة للمسنين، والإصلاحات التي تجري المطالبة بتطبيقها لمنع المسنين المحتاجين المزيد من ساعات المساعدة التي يقدمها أشخاص يتم توظيفهم خصيصاً لمساعدة المسن/ة.

هذه الحملة تتزامن مع انعقاد اجتماعات متتالية للجنة تختص في وضع تفاصيل الإصلاحات في مجال الخدمات التمريضية. تقول الجمعية: «على الرغم من التصريح السابق بأن التوصيات ستكون جاهزة حتى منتصف شهر نيسان الماضي، لكن الواقع يبدي لنا أن وزير المالية موشيه كحلون يعتقد بأن المسنين الذين يحتاجون هذه الخدمات ليسوا في عجلة من أمرهم!»

وهي تشرح: «في الوضع الراهن يحظى المسن الذي يحتاج إلى خدمات تمريضية ومساعدة في تنفيذ مهام يومية حرجية بـ ٢٢ ساعة مساعدة أسبوعية فقط! ومن الواضح أن عدد ساعات عمل مقدمي المساعدة لا يكفي، ولذا تقع على عاتق العائلة مساعدة المسن فعلياً ومادياً في سائر ساعات الأسبوع، هذا العمل المتواصل يشكل عبئاً نفسياً يؤدي أحياناً إلى خلق بعد ما بين المسن وعائلته، فالمسن إنسان غال على أبناء عائلته، والجميع يريدون تقديم العون والمساعدة، لكن الجزء الأكبر من المسؤولية في تقديم المساعدة يقع على عاتق الدولة. لذا فإن زيادة عدد ساعات الخدمات التمريضية المقدمة للمسنين هو الحل، وهو الضمانة لبقاء المسن في بيته وبين أحضان عائلته. نحن نتوجه إلى وزير المالية مطالبين إياه بالمصادقة على الإصلاحات، لأننا لن نتنازل عن حق المسنين الذين لا يستطيعون الانتظار طويلاً من أجل الحصول على حقوقهم!».

«لماذا نشعر بالقلق؟»

تتمثل جمعة حقوق المواطن رسالة تطلب من الجمهور العام توجيهها للوزير كحلون لأنه «في هذه الأيام، وبعيداً عن أعين الجمهور، تدور نقاشات داخل واحدة من أهم اللجان التي لم تسمعوا عنها. هذه اللجنة - برئاسة المدير العام لوزارة الصحة ورئيس قسم الميزانيات في وزارة الاقتصاد - تتجمع لبلورة خطة لتدعيم وتحسين وتطوير الخدمات للمسنيين الذين يحتاجون مساعدات وخدمات تمريضية».

وتؤكد الحملة أن «قرارات هذه اللجنة ستحدد مستقبل ومصير المسنين من ذوينا، أهلنا وأجدادنا وجدانتنا، وكذلك مستجلبنا. وهذا هو الوقت المناسب للتجند من أجل نضال لتحصيل الحقوق في مجال العناية الطبية والخدمات التمريضية في البلاد. ففي الخلفية المعلوماتية قبيل تشكيل اللجنة هناك رفض وزارة المالية برئاسة الوزير موشيه كحلون، المصادقة على إصلاحات شاملة في مجال الخدمات التمريضية. في هذه الحالة، هناك خشية من اكتفاء اللجنة باقتراح حلول عينية فقط. في ظل الوضع الإشكالي الذي تعاني منه اليوم أجهزة الخدمات التمريضية، فإن الحلول العينية يمكن أن تحسن الوضع القائم بشكل جزئي، لكنها لن تكون كافية لإحداث تغيير جذري في أوضاع المسنيين الذين يحتاجون إلى الخدمات التمريضية، والتقليل من العبء الواقع على عاتقهم وعائق عائلاتهم».

ترى الجمعية أن الإصلاحات الشاملة، التي عرضها وزير الصحة يعقوب ليتسمان وخبراء الوزارة، تحظى بدعم الكثير من المنظمات والجهات التي تعمل على دعم حقوق الإنسان والمسنين عامة، وحقوق المتقاعد والمريض خاصة، ومن بين هذه الجمعيات جمعية حقوق المواطن.

خلفية لمعلومات ومعطيات قائمة

نشرت جمعية حقوق المواطن قبل عدة سنوات معطيات تؤكد الحاجة إلى إجراء التحسين المطلوب والضروري، والذي يستنتج من إطلاق الحملة الحالية أنه تحسين لم يتم القيام به، بالرغم من وجود قرارات بالأمر. وهي تقول إن واحداً من بين كل ٥ مسنين يحتاج للخدمات التمريضية، ليصل عدد المسنين الذين هم بحاجة لمخصصات التمريض إلى حوالي ١٤٠ ألف مسن؛ من بينهم ٢٠ ألف مسن في المؤسسات التمريضية ما يقارب ٢٠ ألف آخرين. ولقد ظلت هذه الخدمة لسنوات طويلة خارج إطار تخصيص الميزانيات الحكومية، على الرغم من كونها حاجة صحية ضرورية تمس حياة آلاف الأشخاص، إلا أنه لم يتم حتى عدة سنوات خلت تنظيم موضوع التمريض كجزء من الخدمات

صدر عن «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

في غربة الوطن

تحرير: روضة كناعنة وإيزيس نصير

ترجمة: سلافة حجاوي



تقرير إسرائيلي جديد في الذكرى الـ ٥٠ لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة:

نظرة الجمهور إلى الاحتلال بأنه قضية أمنية أو سياسية ولا علاقة له بالقضية الاقتصادية . الاجتماعية خاطئة وتحتاج إلى تصويب!



غزة: صورة من بدايات الاحتلال.

انعدام الاستقرار لا يمس بالإسرائيليين محدودي الدخل فقط، إنما يمس أيضا بالشركات الكبيرة وبأصحاب المداخيل العالية. إلا أن هؤلاء يتمتعون بحماية مباشرة وبدعم سخني من حكومات إسرائيل، التي تبذل أقصى ما في وسعها لحمايتهم، من خلال تخفيض عبء الضرائب عليهم ومن خلال خفض تكلفة الاعتمادات المالية واتباع سياسة ثابتة تسعى إلى خفض تكاليف العمل.

الصراع المتواصل يمس، بوجه خاص، بالمواطنين العرب في الدولة، الذين يعانون من التمييز المستمر في جميع جوانب التطوير الاقتصادي وجودة الحياة، مقارنة بالسكان اليهود. كما يجعل الصراع من الصعب جدا اعتماد سياسة أكثر سخاء (تجاه المواطنين العرب) في مجال تخصيص الأراضي العامة، وبدون سياسة عادلة في هذا المجال، سيبقى من الصعب جدا النهوض باقتصاد البلدان العربية وسكانها بشكل حقيقي- مثلا من خلال إقامة مناطق صناعية فيها، مثل تلك القائمة في بلدات التطوير وفي المستوطنات اليهودية.

الثلاثة الأخيرة وتعتبر اليوم من الأعلى في العالم الغربي. لقد تبنت إسرائيل السياسات الاقتصادية النيو- ليبرالية منذ العام ١٩٨٥، لكن الخطوات الأشد حدة اتخذت إبان الانتفاضة الثانية، والتي صاحبها أزمة اقتصادية كانت من الأطول في تاريخ الدولة، وكانت أبرز وأهم تلك الخطوات: سياسة تكشف حكومية أدت إلى تقليص الإنفاق الحكومي عامة والإنفاق على الخدمات الاجتماعية خاصة؛ تخفيض الضرائب على الأفراد والشركات، الأمر الذي عاد والمائدة الكبرى على الطبقات الغنية في إسرائيل؛ تقليصات حادة في مخصصات "التأمين الوطني"، والتي رفعت إلى حد كبير نسبة الفقراء ومشت بالبطقة الوسطى.

يمكن الافتراض بأنه لولا حالة الطوارئ التي ولدتها تلك الانتفاضة لما كان بالإمكان تطبيق تلك الخطوات الحادة جدا، أو ربما كان بالإمكان تنفيذها بصورة أقل حدة وأكثر تدريجية. وبشكل هذا مثلا وأضحى على العلاقة بين النهج النيو- ليبرالي داخل حدود "الخط الأخضر"، من جهة، وبين الحكم العسكري المستمر في الجانب الآخر من "الخط الأخضر"، من جهة أخرى.

دولة فلسطينية مستقلة بجانب إسرائيل. وبينما تساهم الشريحة المثوية الأولى، الاقتصادية - المالية، في تعزيز وتكثيف حركة تركيز الرساميل في أيدي قلة من الأشخاص في إسرائيل، تساهم الشريحة المثوية الثانية، السياسية الاستيطانية - الإيديولوجية، في إدامة الصراع وتحميل إسرائيل، بالتالي، ثمنا اقتصاديا واجتماعيا باهظا لقاءه.

ويؤكد الباحثان أن «الجواب على السؤال الجوهرى: لماذا هذه الهوة السحيقة من عدم المساواة في إسرائيل، بين «أمة السترات أب» (الشركات الياذة) من جهة، وبين إسرائيل الأخرى، من جهة ثانية، يكمن في قدرة الشريحتين المثويتين الأعلى، الاقتصادية والسياسية، على وضع وصياغة جدول الأعمال الجماهيري العام ومنع أية خطوات من شأنها تقليص عدم المساواة واحتواء كل المواطنين في إسرائيل، أو غالبيتهم على الأقل، بين ظهراني «أمة السترات أب» هذه!

ويضو التقرير الثمن الاقتصادي والاجتماعي الباهظ المشار إليه ترتبا على الاحتلال واستمراره في «عناوين» رئيسية أبرزها: أن الاحتلال يعود بالضرر على الاستقرار الاقتصادي في إسرائيل ويولد سيرورات نمو متقلبة جدا، وغالبا ما يعطد النمو الاقتصادي بعقبات تلجمه وتوقفه تماما، وخاصة في فترات المواجهات العنيفة المتواصلة، كما حدث وقت الانتفاضتين الفلسطيينيتين ودوان «الجرف الصامد» على قطاع غزة في العام ٢٠١٤.

الضرر الأوضح، الأبرز والأكثر تأثيرا هو الثمن العسكري: الزيادات الكثيرة والمتكررة لميزانية الأمن لتغطية نفقات العمليات والأنشطة العسكرية المختلفة. فقد بلغت هذه الزيادات بين السنوات ١٩٨٨ و٢٠١٥، نحو ٥٥٦ مليار شيكل، إضافة إلى ميزانية الأمن الاعتيادية (الجارية)، والتي تمول أيضا العمليات الجارية في المناطق المحتلة. وثمة جانب آخر لزيادة النفقات الأمنية هو توجيه جزء من موارد وزارة الأمن الداخلي لأنشطة مختلفة تصب في محصلتها، في جهود صيانة الاحتلال والإبقاء عليه.

القطاع الاقتصادي الأكثر تأثرا بالصراع هو القطاع السياحي. فلدى إسرائيل إمكانيات هائلة في مجال السياحة، لكن كل "حدث أمني كبير" من شأنه أن يؤدي (وهو يؤدي فعلا) إلى تراجع حاد في حركة السياحة الوافدة إلى الدولة. يمس الاحتلال أيضا بمكانة إسرائيل في تدرج الاعتمادات المالية العالمي، علما بأنها تحتل مرتبة متدنية أصلا بالمقارنة مع الاقتصاديات المتطورة في العالم، ويعود سبب ذلك إلى التهديدات الكامنة في الأخطار الأمنية التي تلقى بظلالها على الاستقرار الاقتصادي في إسرائيل. والتصنيف المتدني لتدرج الاعتمادات المالية في العالم يعني الارتفاع الكبير في تكاليف الفوائد على الديون الخارجية، في فترات المواجهات مع الفلسطيينيين، كما حصل في العدوان على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، مثلا، تتجنب حكومة إسرائيل الإلحاح في حالة طوارئ خفية أن يعود ذلك بالضرر على تصنيفها في تدرج الاعتمادات الدولي، مما يؤدي إلى امتناعها عن تقديم تعويضات كاملة للمواطنين والمصالح التجارية التي تتضرر اقتصاديا خلال أيام المواجهات. تفاقمت مشكلة انعدام المساواة في إسرائيل بصورة حادة خلال العقود

تصادف، يوم الاثنين المقبل، الخامس من حزيران، ذكرى مرور خمسين عاما على الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. وهو الاحتلال الذي يتعامل معه قطاع واسع جدا من الإسرائيليين باعتباره «قضية أمنية أو سياسية، ولا علاقة له بالقضية الاقتصادية» - الاجتماعية»، كما يشير تقرير جديد أصدره، لهذه المناسبة خصيصا، مركز «أدفا» - معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل، تحت عنوان «الاحتلال: من يدفع الثمن؟» -

تأثيرات الاحتلال، على الاقتصاد والمجتمع في إسرائيل. توزع التقرير الذي أعده الباحثان شلومو سفيرسكي ونوغا دغان - بوزانغو وامتن على ٩٢ صفحة، على الأبواب التالية: ١. المقدمة؛ ٢. ليس شريحة مثوية واحدة بل اثنتان؛ ٣. الاحتلال وسياسة تقليص الميزانيات؛ ٤. بين الاحتلال والنيو ليبرالية: كان بالإمكان غير ذلك؛ ٥. الاحتلال وإضعاف شبكة الأمن الاجتماعي؛ ٦. الاحتلال وسياسة التطوير القائمة على الأيدي العاملة الرخيصة والإنجابية المتدنية: قطاع البناء كحالة اختبارية؛ ٧. الاحتلال والتطوير غير المتساوي؛ عن بلدات التطوير؛ ٨. الاحتلال والتطوير غير المتساوي؛ عن المناطق الصناعية في البلدان العربية؛ ٩. الاحتلال والتطوير غير المتساوي: فجوات في ميزانيات السلطات المحلية؛ ١٠. الاحتلال: التكلفة العسكرية؛ ١١. ملخص.

يؤكد الباحثان أن على نظرة الجمهور الإسرائيلي المذكورة إلى الاحتلال (باعتباره قضية أمنية وسياسية، فحسب، ولا علاقة له بالمسألة الاقتصادية - الاجتماعية) هي نظرة خاطئة، لأن «صيانة الاحتلال» مكلفة جدا، تمس بالنمو الاقتصادي، بقدره الدولة على رصد الموارد والاستثمارات لتطوير الضواحي والمناطق النائية، كما يحذ من قدرتها على رفع وتحسين مستوى حياة مجمل المواطنين في الدولة.

ومن هنا، يلفت الباحثان إلى أن بطنها هذا «يبغى إغناء النقاش العام، من خلال توضيح العلاقة الوثيقة بين ما يجري في جانبي الخط الأخضر، ومن خلال التركيز على بعض الاسقاطات الاجتماعية والاقتصادية المركزية المترتبة على الاحتلال المستمر منذ خمسين عاما، بشكل خاص، وعلى النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني المستمر منذ سبعين عاما، بشكل عام.

شريحتان مؤبوتان لا واحدة!

يشير معدا البحث، بداية، إلى أن مصطلح «الشريحة المثوية العليا» أضفى مصطلحا مركزيا خلال السنوات الأخيرة في إطار الجدل العام حول اتساع عدم المساواة، تعمقه وتفاقمه في إسرائيل، مع التنويه بأن هذا المصطلح يقصد «التركيز الكبير للموارد والثراء العام في أيدي قلة قليلة من أصحاب الرساميل الأكبر» - غير أن فهم الصورة العامة لواقع انعدام المساواة في إسرائيل يستلزم التطرق، أيضا، إلى «شريحة عليا إضافية»، هي «الشريحة المثوية العليا السياسية»، إلى جانب تلك الاقتصادية - المالية وهذه الشريحة المثوية، الإضافية، تشمل المستوطنين الإيديولوجيين- الذين تتمتع قيادتهم السياسية بقوة سياسية هائلة تتيج لها استخدام وممارسة حق النقض (الفيتو) على أي إجراء سياسي يخطو نحو حل سياسي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وبالأساس، أي تحرك في اتجاه حل يفرضي إلى إقامة

إسرائيل لا تتوقع تغييراً في السياسة الخارجية الفرنسية في عهد ماكرون

«إلى جانب الأزمات الأمنية والاجتماعية الداخلية تشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن ماكرون سيواصل معارضة الاستيطان والاحتلال وتأييد حل القضية الفلسطينية من خلال حل الدولتين، ومن الجهة الأخرى سيواصل الحفاظ على العلاقات الثنائية مع إسرائيل والتعاون معها في مجالات كثيرة أبرزها الأمن»*

من نقل السفارة الأميركية إلى القدس، ففرنسا تعارض توحيد المدينة وتؤيد تدويلها لأنه توجد لها عقارات وأماكن مقدسة وعلاقة قوية مع المدينة. كما أنها ملتزمة بالحفاظ على مكانة المسحبيين الكاثوليك. وهذه علاقة متواصلة منذ الفترة الصليبية. ويذكر أن بين أسباب اندلاع حرب القرم، في الأعوام ١٨٥٣ - ١٨٥٦، كانت الخلافات حول الأماكن المقدسة في القدس.

ورأى إيتان أن "سياسة ماكرون تجاه إسرائيل لم يتبلور نهائيا، لكن لا شك في أنه سيحاول الفصل بين العلاقات الثنائية والعلاقات المتعددة الأطراف". وعين ماكرون إدوارد فيليب، من الحزب اليميني الجمهوري رئيسا للحكومة، وجان إيف لودريان وزيرا للخارجية، بعد أن تولى وزارة الدفاع في السنوات الخمس الماضية. وأشار إيتان إلى أن "لودريان يعتبر حازما في محاربة الإرهاب الإسلامي، لكنه يتطلع في المقابل إلى تعزيز العلاقات مع الدول العربية وخاصة دول شمال أفريقيا ودول الخليج، وليس مستبعدا أن يتفق ماكرون معه ومع ملوري الدبلوماسية في وزارة الخارجية الفرنسية، وأن يعنى الخط مؤيدا للعرب والفلسطيين بشكل بارز. وسيستمر ماكرون في دفع حل الدولتين للشعبين، لكنه تعهد بالأ يلملي أي خطوة ولن يعترف بالدولة الفلسطينية بصورة أحادية الجانب".

من الجهة الأخرى، توقع إيتان "يواصل ماكرون العلاقات الثنائية الحميمة والمفتوحة مع إسرائيل". وكان ماكرون قد زار إسرائيل كوزير مالية، في آب العام ٢٠١٥. ووفقا لتصريحاته، فإن ماكرون سيبنتج سياسة خارجية مشابهة لتلك التي اتبعها سلفه فرانسوا هولاند، وأنها "ستكون على ما يبدو دمجيا للسياسة الاشتراكية - الديمقراطية التي اتبعها فرانسوا ميتران وفرانسوا هولاند، وستتأثر هذه السياسة بتناقض الانتخابات البرلمانية التي ستجري في ١٨ حزيران".

وتشير التقديرات في إسرائيل إلى أن ماكرون سيواصل معارضة فرنسا للزع الشريعة في إسرائيل ومقاطعتها. كذلك فإنه سيواصل التنسيق الاستخباري مع إسرائيل، خاصة فيما يتعلق بالحركات الهادئة وفي مقدمتها "داعش"، وذلك رغم تقارير ترددت مؤخرا حول محاولة الاستخبارات الإسرائيلية تجنيد جواسيس فرنسيين من دون علم أجهزة الاستخبارات الفرنسية.

كذلك يتوقع أن يشجع ماكرون توثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين فرنسا وإسرائيل، والتركيز على تطوير العلوم والتكنولوجيا الحديثة. ولفت إيتان إلى علاقة ماكرون مع عائلة روتشيلد، التي تسيطر على قسم من البنوك الفرنسية، وأن الخبير الاقتصادي الفرنسي - اليهودي جاك أنلي هو الذي أدخل ماكرون في حينه إلى بنك روتشيلد. وأتلي لا يزال اليوم أيضا مقربا جدا من ماكرون.

ولخص إيتان إلى أنه "لن يحدث تغير جوهري في السياسة الخارجية الفرنسية، ورغم ذلك، فإن سياسة ماكرون ستكون أكثر انتعاشا وديناميكية وطموحا، والهدف هو إعادة بريق باريس الثقافي والسياسي والاقتصادي".

مهني بتطوير العولمة في إطار الاتحاد الأوروبي والشبكات الاجتماعية. وماكرون وترامب يتطلعان إلى اقتصاد حر وديناميكي".

وأضاف أن "ماكرون يعي جيدا أنه في إطار الحرب على الإرهاب، فرنسا ليست قادرة على خوض هذه الحرب وحدها وإنما بحاجة إلى مساعدة كبيرة من جانب الولايات المتحدة. وقد قرر الجانبان أن يوثقا التعاون بينهما في كافة المجالات وخاصة في المجال الاستخباري".

وأشار إيتان إلى أن ماكرون وترامب متفقان على وجوب التوصل إلى حل سريع ووقف الحرب الأهلية الدائرة في سورية ومنع انهيار لبنان، وتابع أن "سياسة فرنسا تستند إلى منح مساعدات إنسانية للاجئين، والتوصل إلى حل دبلوماسي وإبعاد الأسد عن الحكم، وحرب بدون هواده ضد إرهاب داعش". إلى جانب ذلك، تتطلع فرنسا، وذلك منذ اتفاقية سايسك - بيكو، إلى لعب دور مؤثر في مستقبل سورية، بينما تأثيرها في لبنان واضح.

وفيما يتعلق بالاتفاق النووي بين القوى الكبرى وإيران، فإن الموقف الفرنسي هو رفض إلغاء هذا الاتفاق، كما تطالب إسرائيل. كذلك ينظر ماكرون إلى إعادة انتخاب الرئيس الإيراني حسن روحاني لولاية ثانية، أنه تعبير لانتصار المعتدلين في إيران، وتشير التقديرات إلى أن العلاقات التجارية بين الدولتين ستتواصل، رغم أن فرنسا لن تتردد في الانضمام إلى عقوبات دولية تفرض على إيران في حال خرق الاتفاق النووي.

ووفقا لإيتان، فقد تلاشى التخوف الفرنسي من أن يفضل ترامب التعاون المباشر مع روسيا على توثيق العلاقات بين الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية.

فرنسا والشرق الأوسط

اعتبر إيتان أن "فرنسا لن تغير مواقفها المعلنة تجاه الشرق الأوسط، وأنها ستستمر في التطلع إلى أن تكون شريكة في أية عملية سياسية، وخاصة حل القضية الفلسطينية، ورغم ذلك، فإنها تعي أنه من دون تدخل أميركي قوي لن يحل السلام في منطقتنا". ففي عهد الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، كانت فرنسا نشطة جدا، وطرحت مبادرة سلام في مجلس الأمن الدولي، ورات بامتناع الولايات المتحدة عن معارضة هذه المبادرة تشجيعا لها. كذلك طرحت فرنسا مبادرة لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، وعقدت مؤتمرا دوليا في باريس، في ١٥ كانون الثاني الماضي، لهذا الغرض. وكان الاعتقاد السائد في فرنسا في حينه أن كلينتون ستفوز بالرئاسة الأميركية وستواصل خط أوباما السياسي. وبحسب إيتان، فإن "جولة الرئيس ترامب الأخيرة في منطقتنا أحبطت هذا التوجه ودفعت فرنسا إلى الزاوية. وزادت جولة الرئيس الأميركي الناجحة إلى السعودية وإسرائيل مخاوف فرنسا من استمرار البناء في المستوطنات وتخليد الاحتلال الإسرائيلي" بعد خمسين عاما على حرب الأيام الستة. ويوجد قلق فرنسي

ومئات الجرحى. كما أن الهجوم الأخير في مانشستر في بريطانيا عزز الحاجة لدى الأوروبيين إلى التعاون في المجالين الأمني والاستخباراتي مع بريطانيا أيضا.

ويسعى ماكرون إلى تشكيل "منظومة أمنية أوروبية" من أجل محاربة الإرهاب، إضافة إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي هممته الأساسية الحفاظ على أوروبا أمام "التهديد الروسي". ولفت إيتان إلى أن الناتو، الذي تشارك فيه دول من المعسكر السوفييتي السابق، ليس جاهزا بعد لخوض قتال في إطار حرب عصابات، كذلك يسعى ماكرون إلى إنعاش الأجهزة الأمنية والجيش الفرنسي، بهدف مواصلة الحرب ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) في سورية والعراق، والتكمن من ملاحقة عناصر التنظيم الذين يحملون الجنسية الفرنسية أو البلجيكية وقد يعودون إلى موطنهم خصوصا أو إلى أوروبا عموما والخبراء الأوروبيون مقتنعون بأنه حتى في حال هزم "داعش" والقضاء عليه، فإن الهجمات في الأراضي الأوروبية لن تتوقف، بل ربما تتصاعد، وهذا الأمر يستوجب تعاونا استخباريا.

وتوقع إيتان أن العلاقات بين فرنسا وألمانيا خصوصا، في إطار الحفاظ على تماسك الاتحاد الأوروبي، بعد خروج بريطانيا منه، والتقى ماكرون غداة انتخابه المستشار الألمانية، أنجيلا ميركل، وبحثا في توثيق العلاقات بين الدولتين وتعزيز الاقتصاد والعلاقات الدبلوماسية والأمنية لدول الاتحاد الأوروبي.

وأشار إيتان، الباحث في "مركز القدس للشؤون العامة والدولة"، وهو مركز دراسات إسرائيلي يميني، إلى أنه "يسيطر على الاتحاد الأوروبي موظفون في بروكسل وليس السياسيين" من الحكومات الأوروبية الأعضاء في الاتحاد. واعتبر أن "هذا الأمر يسبب فضلا بين جهاز الموظفين السقيم وبين أمنيات ورغبات الزعماء بإصلاحات واتخاذ قرارات شجاعة".

وأردف إيتان أن "هدف ماكرون هو تغيير هذا الوضع ومنح الزعماء صلاحيات أكثر من أجل اتخاذ قرارات جريئة بلورة سياسة موحدة على ضوء تدهور الوضع الاقتصادي وتزايد المهاجرين والهجمات الإرهابية، وكذلك من أجل التوصل إلى تفاهات حول خطوات مقبلة مقابل روسيا والصين والولايات المتحدة". وبدأ ماكرون، خلال حملته الانتخابية وبعد فوزه بالرئاسة، أنه عازم على تشديد الحرب على "الإرهاب الإسلامي"، وزيادة الموارد المخصصة لهذه الغاية. وكريس لكافة الأجهزة الأمنية والجيش في فرنسا. زار ماكرون القوات الفرنسية في مالي، التي يبلغ عددها قرابة أربعة آلاف جندي فرنسي، تم إرسالهم في حزيران العام ٢٠١٣، وتتلقى هذه القوات مساعدات ودعمًا من قوات وأجهزة استخبارات ألمانية. وبحسب إيتان، فإن "ماكرون يؤمن بأنه ينبغي اجتثاث الإرهاب من جذوره ومهاجمة قواعده ومن يوجهونه وعزله عن أي اتصال محتمل مع السكان المحليين. ومن أجل تطبيق هذا الأمر، قرر زيادة الموارد التكنولوجية والقوة البشرية والميزانيات للقوات المسلحة، وأقام وحدات مختارة ومتنقلة لتنفيذ مهام خاصة". فقد أوقعت الهجمات التي نفذت في الأراضي الفرنسية حتى الآن ٢٣٨ قتيلا

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي